تنمية تشاركية محورها المواطن

اجتماعياً . اقتصادياً . بيئياً

ملخص الخطة الخمسية العاشرة

مدخل إلى الخطة الخمسية العاشرة

الملامح الأساسية

يأتي إعداد وتنفيذ هذه الخطة الخمسية الإنمائية العاشرة في إطار تحضير الاقتصاد والمجتمع السوري لمتطلبات القرن الحادي والعشرين ولمستلزمات الحقبة الجديدة في العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية التي بدأ يطبعها التنافس الحاد ويحدد معاييرها فروق بين الدول قائمة على السبق المعرفي والميزة التنافسية والإنتاجية العالية والقدرة على استخدام التقنيات المتطورة. من هنا، فإن الخطة الحالية تعي تماماً طبيعة تحديات المقطع التاريخي الحالي ونمط التطورات الاقتصادية السريعة القادمة، لذا فإنها يجب أن تكون تحوّلية المنحى وأن تؤطر وتشتق أهدافها من خلال رؤية مجتمعية أوسع تقود جميع الجهود الإصلاحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتستجيب لطموحات المواطنين في مواكبة روح العصر وتحقيق حياة أكثر حداثة ورفاه.

إن الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي الذي تتبناه الدولة وتتولى الخطة مهام توفير البيئة التمكينية لإقلاعه والتأكد من مستلزمات نجاحه سيتطلب بالتأكيد عقداً اجتماعياً جديداً بين القوى الأساسية في المجتمع السوري (الدولة، القطاع الخاص، وتنظيمات المجتمع الأهلي) وتشاركاً فاعلاً في صياغة وتنفيذ هذه الخطة من أجل كسب رهان التحول المجتمعي ووضع الاقتصاد الوطني على أساسيات صلبة بما يضمن استدامة النمو وتحقيق التنمية القائمة على كفاءة استخدام الموارد والعدل في التوزيع والارتفاع بمستوى العيش ونمط الحياة للمواطن السوري.

تتميز الخطة الخمسية العاشرة عن سابقاتها بنواحي عديدة، يمكن تحديدها بالآتي:

■ تبني توجه التخطيط التأشيري في إطار السوق الاجتماعي

إن الجديد في الخطة الحالية هو التخلي عن منهج التخطيط المركزي والإلزامي الكلي الذي دأبت عليه الخطط السابقة واعتماد نهج التخطيط التأشيري، وبمعنى أن الدولة توجه النشاط الاستثماري ونشاط السوق ولكنها لا تهيمن أو تستحوذ عليه، وعوضاً عن ذلك فهي تعمل على توسيع مساحة العمل الحر والتعريف بفرصه وتتدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق إدارة دفة الاقتصاد الوطني وتفعيل القوانين اللازمة لتسيير معاملات السوق وتوفير حالة اليقين وتنظيم القواعد المطلوبة للتنافس وضمان البيئة التمكينية للأعمال والاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، والحد من مظاهر الاحتكار والاستغلال والتأكد بأن الفاعلين في السوق يتصرفون في إطار من المسؤولية الاجتماعية. وبتعبير آخر فإن الخطة، بالرغم من تأكيدها على ضرورة الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي وبحجم الناتج المحلي الإجمالي وبالإنتاج المادي، فهي ترفع شعار زالتنمية البشرية أولاًس مع إيلاء أهمية للنوع الاجتماعي وإدماج المرأة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

■ النهج التشاركي في صياغة الأهداف

يتيح التخطيط التأشيري تنوع وتعدد الآراء التنموية ولكنه يحتاج حتماً إلى توافق وطني حول الأهداف العامة والغايات بعيدة المدى، ومن هنا جاء الالتزام بالنهج التشاركي في الخطة الحالية، إذ أن أهدافها التحولية تتطلب الحوار وتحقيق الإجماع الوطني حولها. وفي هذا السياق فقد شهدت المراحل التحضيرية لإعدادها مناقشات موسعة للتنظيمات الشعبية المختلفة ولأجهزة الدولة التنفيذية والسلطة التشريعية وأعضاء الأحزاب السياسية وممثلي القطاع الخاص وشرائح المثقفين.

■ اعتماد الاستشراف المستقبلي كإطار مرجعي

إن إعداد الخطة الحالية والخطط القادمة يجب أن يجري في إطار رؤية كلية وشاملة لمستقبل المجتمع والاقتصاد السوري خلال العقدين القادمين. وكما هو الحال مع صياغة أهداف الخطة فقد تبلورت الرؤية المستقبلية 2025 وتم تحديد أبعاد التفكير الاستراتيجي بعيد المدى الذي تبنته الخطة من خلال تفاعل تشاركي ثري لجميع أطياف المجتمع تضمن اجتماعات موسعة مركزية وإقليمية وفرت الإجابة على السؤال التالي: إلى أين يريد أن يتجه المجتمع السوري خلال العشرين سنة القادمة، وما هي المقومات والسبل للوصول إلى الغايات المستهدفة؟

في السياق ذاته ولأن الخطة الخمسية العاشرة تختلف عن سابقاتها باعتبارها خطة تحول أكثر من كونها خطة تخصيص موارد لتمويل نشاطات القطاع العام، فهي:

1. تتجاوز المنظور الاقتصادي الضيق لعملية التنمية والذي يخفق عادة في العمل ضمن تصورات مجتمعية بعيدة المدى، وتتبنى رؤية كلية تشمل التغيرات الاجتماعية والسياسية والتقنية، إضافة إلى التغيرات الاقتصادية التي تبقى العصب الأساسي لعملية التحول المجتمعي.
2. تؤمن بأن التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى هو أمر حتمي وضروري لها، حيث أن غالبية المشكلات التنموية والأهداف المرسومة لحلها تتجاوز عمر السنوات الخمسة المحددة للخطة من أجل أن تتمكن تلك الأهداف من تحقيق عوائدها المرجوة.
3. تعتقد بأن الاستغناء عن التخطيط بعيد المدى أو عدم بذل المجهود الكافي لرسم أبعاده يؤدي بالخطة إلى أن تصبح مجموعة متناثرة من المشروعات لا يربطها رابط يضمن بناء اقتصاد وطني مستدام، وما قد ينتج حالة من الاضطراب في السياسات الاقتصادية الكلية التي تشل عملية تحقيق النمو والتنمية، وكما حدث في الخطط الوطنية السابقة.

■ تطوير وإتباع نظام وطني للأولويات في اختيار المشروعات

استلزم المنظور المعياري الذي تبنته الخطة أن تكون هنالك مقاييس وطنية معتمدة في عملية اختيار المشروعات التي يجري تضمينها دون غيرها. وقد تم التوصل إلى مقياس موضوعي من خلال عقد اجتماعات متعددة مع الفرق القطاعية، خرجت باعتماد المعايير التسعة التالية:

1. مساهمة المشروع المعين في تحقيق عوائد لشرائح واسعة من المجتمع
2. مساهمة مباشرة في التخفيف من حدة الفقر
3. كونه يتمتع بأولوية قطاعية وله تشابكات أمامية وخلفية واضحة
4. مساهمة في تحقيق توازن إقليمي بين المحافظات ويؤدي إلى تنمية إقليمية عادلة
5. مدى الضرورة الحتمية لدخول الحكومة في عملية تمويل المشروع
6. يرتكز على مشاركة شعبية واسعة
7. يعتمد على التنفيذ المحلي في إطار اللا مركزية
8. يساهم إلى حد كبير في انخراط القطاع الخاص ويعزز من التنافسية
9. تقييم الأداء للمشروع في السابق في حالة كونه من المشروعات المستمرة

■ الربط بين مرحلتي الإعداد والتنفيذ

تتبنى الخطة الخمسية العاشرة مفهوم وآليات التسيير الاستراتيجي أو الإدارة الإستراتيجية، وبمعنى النظر إلى مرحلة التخطيط (صياغة الخطة) ومرحلة التنفيذ كنشاطين مكملين لبعضهما، وذلك عن طريق تطوير مصفوفة جدولة لمتابعة السياسات والبرامج في نهاية كل فصل. وعلاوة على ذلك تخصص الخطة فصلاً لتوضيح آليات نظام للمتابعة والتحقق والتقويم وقياس الأداء والأثر. ويعد ذلك أحد الأدوات الجديدة في العمل التخطيطي الذي تقدمه هذه الخطة من أجل تقوية وتعزيز الجوانب التنفيذية للمشاريع والبرامج التي يجري اعتمادها والتحقق من مدى تطبيق الأهداف والغايات بآجالها الزمنية المقررة. وتتناول مصفوفة الجدولة جميع القطاعات، وتتوزع المشاريع والبرامج المنوي تنفيذها ومتابعتها من خلالها على مدى السنوات الخمسة للخطة

■ استخدام النمذجة لتحليل معدلات النمو والاستثمارات

اعتمدت الخطة على النمذجة الرياضية والقيام بإسقاطات للمؤشرات الرئيسية (معدل النمو، الاستثمار، التشغيل والمؤشرات الأخرى ذات العلاقة) وذلك من خلال تحليل جداول البرمجة المالية (Financial Programming) والنمذجة الكلية (Macro Model) وقد تم لهذا الغرض تصميم ثلاثة مشاهد أساسية لمستقبل النمو وتوقعاته: (1) المشهد الخطي وبفرضية استمرار الأوضاع والوتائر الحالية وعدم التدخل القصدي لإعادة هيكلة وإصلاح الاقتصاد الوطني، (2) المشهدين

الآخرين المرتبطان بجملة متغيرات نوعية وكمية وبطبيعة الأمن والاستقرار في المنطقة وبتقلبات أسعار النفط على المستوى الدولي، حيث يتوقع المشهد التفاؤلي نمواً اقتصادياً بمعدل 7 ٪ سنوياً، في حين يتوقع المشهد الآخر الأقل تفاؤلاً نمواً بنحو 5 ٪ .

■ الوضوح في توزيع الأدوار لتنفيذ الخطة

يتطلب اقتصاد السوق الاجتماعي أن لا يقتضي تحديد مسؤولية التنمية بالحكومة المركزية وتحميلها مهام تنفيذ الخطة، بل يتوجب ضرورة تعدد المسؤوليات لتشمل القطاع الخاص والحكومات المحلية (المحافظات) والمنظمات غير الحكومية وتشكيلات المجتمع المدني.وعليه فإن الخطة الحالية توضح، وبجلاء، دور كل فاعل رئيسي وتحاول أن تخلق بيئة تنسيقية ملائمة وفقاً لذلك:

دور الحكومة المركزية

مسؤوليات الحكومة المركزية تتحدد بما يلي:

- الحفاظ على الأمن والقانون.
- تسهيل مهام بعث المنشآت الخاصة المحلية والأجنبية وتوفير الإجراءات التسهيلية لذلك وإصدار قوانين الاستثمار والحوافز اللازمة لذلك.
- توفير الخدمات الاقتصادية بنوعية عالية.
- وضع السياسات والبرامج لتنمية الموارد البشرية والقدرات التكنولوجية والعلمية.
- وضع الاستراتيجيات بعيدة المدى للتطوير القطاعي.
- الاهتمام بوضع وتنفيذ برامج لحقوق الإنسان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- الاهتمام بوضع برنامج وطني للحد من الفقر وتوسيع مواطن التشغيل.
- وضع خطة وطنية للتنمية المكانية وخلق مراكز وأقطاب نمو وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة.
- توفير شراكة حقيقية مع القطاع الخاص لتنفيذ الخطة من خلال مشروعات إنتاجية وخدمية مشتركة أو من خلال التخويل والتأجير.
- مراقبة الجودة والمقاييس للإنتاج الوطني وتشجيع عمليات التطوير والتحسين.
- التأكد من زيادة كفاءة المنشآت العامة المملوكة للدولة وإعادة هيكلتها وتصفية الخاسر منها في حالة عدم التمكن من تعديل أوضاعها.
- التأكد من عدم حدوث احتكارات سواء من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص.
- التأكد من رعاية حقوق المواطن المستهلك وحقه في الحصول على خدمات وسلع تراعي المواصفات والمقاييس وعدم تعرضه للابتزاز ومراقبة الأسعار وإحداث مؤسسات للشرطة الاقتصادية.
- إعطاء صلاحيات أوسع للمحافظات من أجل تقديم خدمات أكثر كفاءة للمواطنين والمساهمة في مجهودات

الرعاية الاجتماعية والحد من الفقر وتوليد فرص العمل.

- تشجيع مساهمات القطاع الأهلي ومنظمات المجتمع المدني في جهود التنمية المحلية وتقديم الحوافز للتنمية القائمة على المجهود الجماعي ودعم ذلك مالياً وبشرياً وفنياً.
- الحفاظ على البيئة وعلى المواقع السياحية والأثرية والمناطق المحمية والانتفاع من ذلك.
- تنفيذ المشروعات الوطنية الإستراتيجية وإدارة القطاعات السيادية.
- تنسيق ومراقبة وتقييم مشروعات الأشغال العامة على المستوى الوطني.
- الاهتمام بتطوير أوضاع المنشآت الصغرى وتقديم القروض لتحسين أداءها.

دور الحكومات المحلية (المحافظات)

- العمل على اعتماد نهج المشاركة المحلية في صياغة وتنفيذ خطط التنمية المحلية لكل محافظة.
- الترويج لدور القطاع الأهلي ومنظمات المجتمع المدني في مشروعات التنمية وفي قطاعات الرعاية الاجتماعية المحلية.
- تطبيق البرامج الوطنية المتعلقة بسياسات التشغيل والحد من الفقر، تنظيم السكان، تمكين المرأة، محو الأمية، الخ...
- تطبيق المشروعات الإستراتيجية الوطنية ومشروعات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.
- القيام بمجهودات بناء القدرات المحلية لتطبيق خطط التنمية لكل محافظة وعبر المحافظات ضمن إطار الخطط الإقليمية.
- التأكد من تطبيق برامج ومشروعات لإعادة توزيع الأصول واستخدامات الأراضي لتحقيق العدالة في توزيع الموارد وعوائد التنمية.
- التشارك مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي في مشروعات مشتركة أو في تنمية الموارد المحلية.
- النهوض بمستوى تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية المحلية وتوفير البيئة التمكينية الملائمة للمعاملات والإجراءات الإدارية.
- توفير البنية التحتية ونظم الاتصالات الحديثة وكل ما يتعلق بضرورات الاستثمار المحلي، الوطني والأجنبي.
- تنظيم جمعيات محلية تشارك فيها المحافظة إضافة إلى ممثلي القطاع الخاص والقطاعات المصرفية والمالية وممثلي المجتمع المدني للنهوض بالتنمية المحلية في كل محافظة ، وكذلك بين المحافظات المتجاورة ضمن الخطط الإقليمية.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارة الأراضي وتوزيعها على المنشآت والمراكز الصناعية والتجارية والسكنية بما يحقق وجود مدن ومراكز خدمات حديثة.
- تقديم الحوافز للاستثمار المحلي ووضع برامج للاحتفاظ بالموارد البشرية ومنعها من الهجرة واقتراح مشاريع تشجع على الهجرة المعاكسة.

دور القطاع الخاص:

- زيادة الاستثمار والإنتاج الخاص وتذليل كل القيود التي تحد من توسع إسهام القطاع الخاص في مختلف الحقول الاقتصادية، وتحقيق أنماط مختلفة من التشارك مع القطاع العام في تنفيذ مشاريع التنمية.
- الوصول بالمنتوج الخاص إلى المقاييس والمستويات العالمية وبهذا ستلعب الخطة دوراً في إيجاد سوق تنافسي محلي كي يشجع القطاع الخاص إلى الارتقاء بمستوى إنتاجه، كما ستعمل الحكومة على إيجاد نظام حوافز لتحديث المنشآت الإنتاجية والخدمية الخاصة.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في إيرادات الدولة والتزامه بالقوانين والقواعد الضريبية والإقرار الضريبي، ووضع نظم جبائية متطورة وحوافز لتعزيز ذلك.
- إيجاد علاقات جديدة ومتكافئة بين ممثلي القطاع الخاص وممثلي العمال وآليات لحل الخلافات والمفاوضات، وأن تلعب الحكومة دوراً ايجابياً في ذلك عن طريق القضاء التجاري.
- توفير الشفافية في السوق كي يتم ضمان حقوق جميع الأطراف (المنتج والمستهلك والوسيط وموفري الخدمات الاقتصادية) وفي إطار قانوني وقضائي واضح.
- مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار بالبنية التحتية الفنية والاجتماعية مستفيداً بذلك من القوانين الاستثمارية الجديدة ونظم الحوافز التي تقدمها الحكومة.
- تحمل القطاع الخاص جزء من المسؤولية الاجتماعية بتنمية المجتمعات المحلية ودعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية والإسهام في المشاريع المخصصة لتطوير المناطق النائية والمتخلفة.
- يساعد القطاع الخاص مؤسسات الحكومة في صياغة السياسات ووضع البرامج التي تحسن من المناخ الاستثماري والبيئة الاقتصادية.
- يساعد القطاع الخاص في إنشاء مراكز تدريبية وبالتعاون مع المؤسسات الحكومية من أجل تطوير الموارد البشرية وتحقيق مستويات عالية من الإنتاجية.

دور القطاعات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني:

- المساعدة في تحقيق الأهداف والمرامي الكمية المتعلقة بالتخفيف من الفقر والإسهام في تنفيذ المشاريع التي يتم اختيارها وفق الأولويات القطاعية وكما تحددها معايير الخطة.
- المساعدة في إنجاز برامج الإصلاحات الاجتماعية وبرامج التدريب وبناء القدرات الشعبية وبرامج القروض الصغيرة الميسرة، إضافة إلى برامج المناصرة والدعم لحقوق المرأة والطفل والفئات الخاصة وغير ذلك من البرامج الاجتماعية.
- تنفيذ برامج للتعبئة الاجتماعية من أجل توليد فرص جديدة للعمل وتحسين أوضاع المناطق الفقيرة والنهوض بأوضاع أسرها المعيشية.
- التشارك في رسم وتنفيذ برامج الحكم الرشيد والإصلاح المؤسسي ومسائلة مؤسسات الدولة من أجل

ضمان الشفافية والتيسير في أوجه الإنفاق العام وفي المعاملات والحد من الفساد الإداري والمالي.

- تنفيذ برامج رقابة على السوق لرعاية أوضاع المستهلك والحد من مظاهر الاستغلال والفساد، وكذلك الرقابة على أجهزة الدولة التي تحتك بالمواطن وحياته اليومية وتقدم له الخدمات الاجتماعية.
- التدخل في توفير الخدمات في المناطق النائية والتي لا تتواجد فيها إسهامات واضحة للقطاعين الحكومي والخاص، وتشكيل جمعيات مهنية للقيام بذلك.
- المساهمة في تنفيذ خطط التنمية الإقليمية والاشتراك في اجتماعات المجالس التخطيطية المحلية من أجل تنفيذ المشاريع التي تقررها الخطة العاشرة، وبالذات لتطوير المناطق الفقيرة.
- أن تلتزم بالشفافية في عملها وأن تخضع للقوانين في معاملتها وفي كشف حساباتها.

■ تبني خطة وطنية يقابلها خطط إقليمية ومحلية

بالإضافة إلى الخطة الإنمائية الوطنية سيكون لكل محافظة خطة اقتصادية خاصة بها لا تتطابق بالكامل مع الخطة الوطنية في أولوياتها وتأكيداتها، فالمحافظة التي لا يوجد فيها إمكان زراعي، على سبيل المثال، لا داعي لأن تضع خطة لتطوير ذلك القطاع، حيث أن الخطة المحلية هي بالأساس خطة لتنمية الموارد للرقعة الجغرافية التي تتحدد بها وهي بطبعها ذات خصوصية وإمكانات مستقبلية مختلفة عن بقية المناطق. ومن أجل استكمال التسلسل التخطيطي (وطني، إقليمي، محلي) سيكون من بين أهداف الخطة الخمسية العاشرة وضع مخطط إقليمي طبيعي/مكاني واقتصادي اجتماعي طويل الأمد يقسم سورية إلى مناطق وأقطاب للنمو، حيث سيشكل ذلك الأساس لعملية التنوع الاقتصادي ولخلق مواطن العمل والنهوض بالفئات الفقيرة والمحرومة. والغرض من التخطيط الإقليمي التكاملي هو تقوية التعاون والتنسيق بين الوحدات الإدارية (المحافظات) والاستفادة من اقتصاديات الحجم.

■ اعتماد خريطة للفقر في معالجة جوانب العدل الاجتماعي

ووفق ذلك، فإن الخطة قد وضعت في حسابها لإعادة الهيكلة والتكييف الاقتصادي وإحداث التغييرات في السياسات الاقتصادية الكلية وتحقيق معدلات النمو المرسومة، هدف التخفيف من حدة الفقر وفق بيانات حديثة وتصور واضح لما يمكن عمله لتخفيض حجم الأسر المعيشية التي تقع تحت خط الفقر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ومن أجل ضمان التطبيق الفاعل لبرامج الحد من الفقر، فإن الخطة ستعمل على تأسيس مرصد وطني للفقر تشرف عليه هيئة تخطيط الدولة ويشترك في إدارة نشاطاته ممثلين عن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني والتنظيمات التي تهتم بمكافحة الفقر والنهوض بجوانب العدل الاجتماعي.

الخطة الخمسية العاشرة

الإطار المرجعي، الاستراتيجية، الأهداف والغايات

إن الوصول إلى بلورة وصياغة الرؤية المستقبلية لسورية 2025 من خلال المشاركة الشعبية الموسعة تجعلها بمثابة إعلان جماعي وإطار عمل مشترك لكافة شرائح المجتمع السوري وقواه الفاعلة من أجل كسب رهان التحول المجتمعي. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو تحقيق مشروع التحول الاقتصادي-الاجتماعي والسياسي الذي تحدد أبعاده الرؤية المستقبلية سيبقى رهناً بمستوى وعي المجتمع بحقوقه الفردية والجماعية وبمسؤولياته في المساهمة بالشأن العام وبقناعته بضرورة التغيير لتحقيق مجتمع الإنتاجية العالية.

تتطلع الرؤية المستقبلية خلال العقدين القادمين إلى توفير مقومات البيئة التمكينية للمجتمع السوري بأن يزدهر اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وتقنياً. وقد تمت صياغتها وتحديد أبعادها على خلفية مراجعة السياسات والأوضاع القائمة، وتدارس نواحي القصور والقوة، وعلى ضرورة التعلم من ذلك. كما تبلورت الرؤية كذلك على أساس من حساب الفرص والإمكانات والتغيرات والاتجاهات المتوقعة إقليميا ودولياً في الحقبة القادمة.

تعتمد عناصر الرؤية المستقبلية للمجتمع السوري على أن يصبح :

- معتمدا على ذاته ومنفتحاً على الخارج
- مجتمعاً ديمقراطياً ناضجاً ومعاصراً
- مطوراً لموقعه في النظام العربي كقوة إقليمية فاعلة
- معززاً لموقعه الدولي وفق وعيه بالمصالح الكونية المشتركة
- متمكناً من النهوض بمستوى الرفاه الاجتماعي للمواطنين ومقابلة حاجاتهم المتجددة.
- منجزاً لمهام العدالة الاجتماعية والمشاركة الفاعلة للجميع
- محققاً لاقتصاد وطني متنوع المصادر ذو قدرة تنافسية عالية
- متمتعاً بخدمات اجتماعية واقتصادية وبنى تحتية عالية النوعية
- مسلحاً بثقافة حية وفاعلة قائمة على الثقة العالية
- منجزاً لتنمية قائمة على التقنية والمعرفة
- مرتكزاً على رصيد عال من رأس المال البشري والفكري المعتمد على ثقافة الكفاءة والجودة وعلى العقل النقدي والمبدع والشخصية السورية المتمكنة من التعامل مع تعقد متطلبات المجتمع الذي سيزداد اعتماداً على المعرفة
- مستنداً على منظومة مؤسسية فاعلة وبيئة تمكينية صلبة جديرة بتحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة

التحديات الإستراتيجية بعيدة المدى

إن توفير مقومات المشروع المجتمعي السوري المنشود يتطلب ما يلي:

- نظام كفؤ ونزيه لتسيير المصالح العامة والشأن العام معززاً بمناخ للاستقرار السياسي
- التغيير الجذري في التوجهات والسلوك السائد في عمل المؤسسات العامة وأجهزة الدولة المركزية والمحلية.
- توفير بنية مؤسسية حديثة والتأسيس لثقافة النوعية والجودة وثقافة الإنتاجية العالية والادخار وحسن الاستثمار.
- إنجاز مهام البناء القانوني والإجرائي لمؤسسات اقتصادية ومالية مسؤولة وفاعلة في إطار اقتصاد السوق، جديرة بأن تضمن البيئة التمكينية لاقتصاد دينامي ومشجع للاستثمار المحلي والأجنبي.
- التأسيس لإحداث شراكة وتنسيق في تحمل أعباء التنمية والتطور المجتمعي بين الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمواطنين.
- تثبيت ثقافة الثقة العالية وثقافة المسؤولية الاجتماعية وثقافة دولة القانون والمؤسسات وثقافة الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الوطن والمصلحة الوطنية.
- ضرورة تنفيذ تنمية متوازنة إقليميا وعادلة اجتماعياً تأخذ بالاعتبار حاجات وطموحات المناطق الأقل نمواً وتنهض بالفئات الاجتماعية الفقيرة.
- ضرورة إحداث تطوير جذري وحقيقي في مؤسسات التعليم والتعلم والبحث ورصد استثمارات كافية في هذا المضمار.
- ضرورة التخطيط والبرمجة للانتقال التدريجي للاقتصاد القائم على المعرفة. وذلك طموح بعيد المدى يتطلب تسليح المواطن السوري بذهنية جديدة قائمة على الاستقلالية وحرية التعبير والقدرة على التعامل مع المعلومة وتنظيم وحل المشكلات والتمتع بمهارات ذات قدرة تنافسية عالية وبمزايا وسمات جديدة وباتجاهات ايجابية نحو العمل ونحو المجتمع.
- ضرورة تكريس ثقافة العمل الحر كجزء من التنشأة الاجتماعية والتربوية من أجل الخروج بمنظومة قيم جديدة للمحدثين الاقتصاديين ولقيم الادخار والاستثمار والثقة بالسوق.
- ضرورة الارتقاء بمستوى الموارد البشرية في المنشآت الإنتاجية والخدمية (العامة والخاصة)
- ضرورة الوقوف ضد التحديات الإقليمية والدولية والعمل على تحقيق موقع قدم فاعل ومتفاعل في إطار النظام الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الدولي وتوفير القدرة للاستفادة من الواقع الجديد واعتماد سياسة خارجية تصمم وتطبق السياسة الاقتصادية بما يتفق مع المصلحة الوطنية، وبما يعظم المنافع ويعزز العلاقات العربية والأوروبية بوجه الخصوص، والدولية بوجه العموم، مع الأخذ بالاعتبار وبوضوح، الحدود والقيود الإقليمية الحاضرة والمقبلة، وموقع سورية الإقليمي، والفرص المتاحة والممكنة من خلال علاقات سورية السياسية والاقتصادية مع الدول والتكتلات الكبرى، والتمكن من كيفية توظيف ذلك ايجابياً وتطويره من أجل تحقيق موقع مستفيد وفاعل في اقتصاد العولمة ومنظماته، مع ضرورة تدارس احتمالات المخاطر، وكيفية تحقيق الانفتاح الذي يمكن التحكم به.

الاقتصادي الكلي

رصد وتحليل الوضع الراهن للإطار الاقتصادي الكلي

يشهد الوضع الراهن تراجع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي من 8.5 ٪ وسطياً خلال الفترة 1990-1996 إلى 2.5٪ وسطياً للفترة 1997-2004, رغم استمرار ظروف الانفتاح الاقتصادي أمام الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. ويقابل هذا الانخفاض في معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي معدلات مرتفعة للنمو السكاني والتي تبلغ وسطياً في الفترة 1995-2005 (2.7٪). الأمر الذي ينعكس على خفض معدل النمو الوسطي لمتوسط دخل الفرد خلال نفس الفترة فيجعله سالبا بمقدار(0.2٪). ومن أهم أسباب هذا التراجع :

- تركز الاستثمارات العامة في البنية الأساسية الاجتماعية وفي التنمية البشرية
- تراجع معدل الاستثمار الخاص بسبب المناخ المعيق للاستثمار
- تلعب القلاقل الأمنية الإقليمية وظروف الحصار والضغط الاقتصادي
- انخفاض إنتاجية كل من العمل ورأس المال

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-2004 أسعار 2000

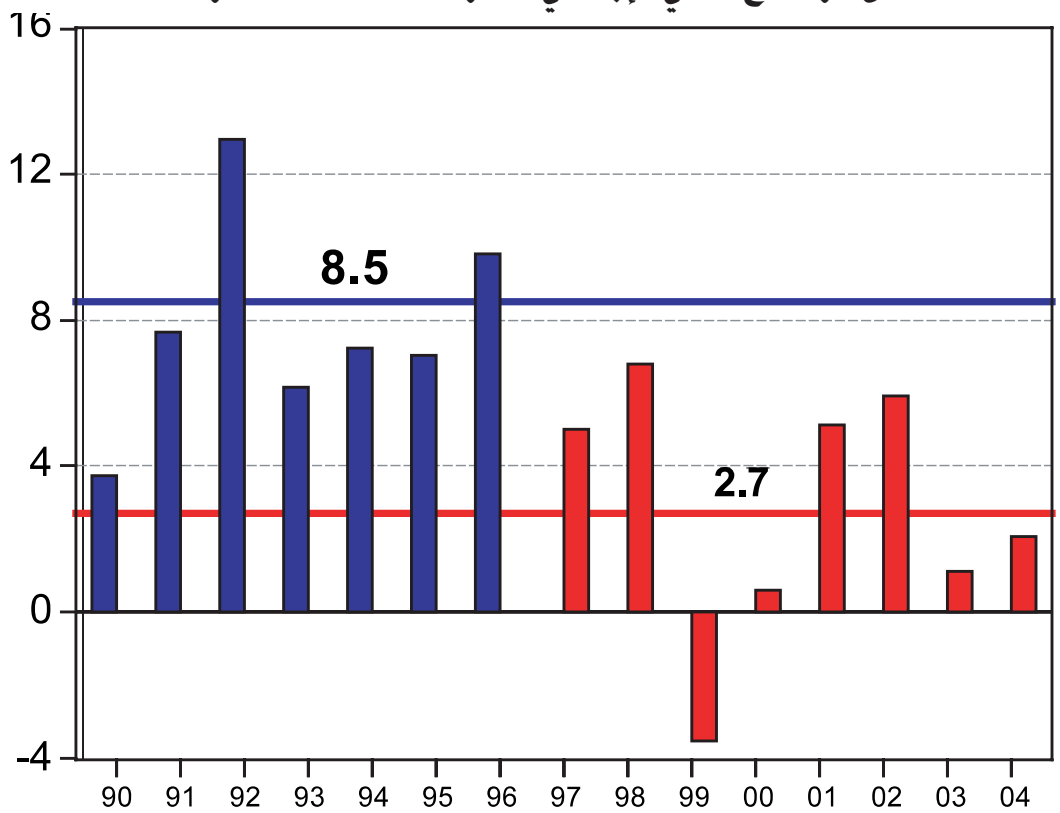

الاختلالات الهيكلية:

- تسهم قطاعات الإنتاج الأولية-(وهي القطاعات التي تضعف درجة اليقين والسيطرة عليها - وهي الزراعة والنفط) بالنصيب الأكبر في توليد الناتج

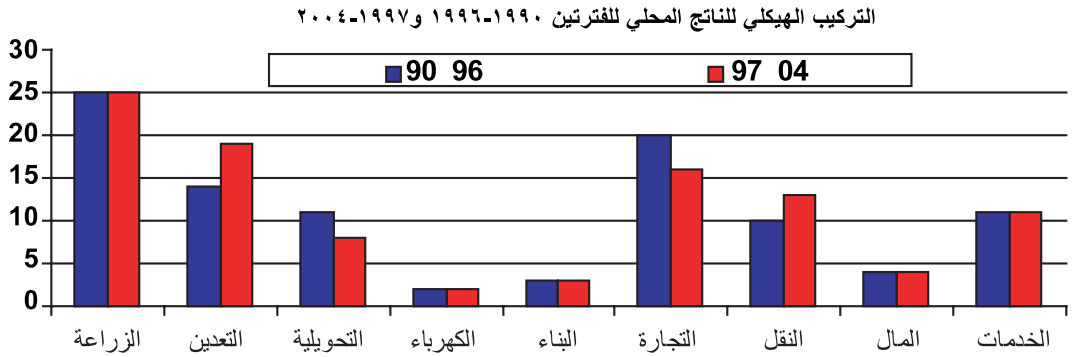

- اختلال توزيع الدخل بين حقوق العمل (الأجور) وحقوق عوائد التملك كالأرباح والفوائد

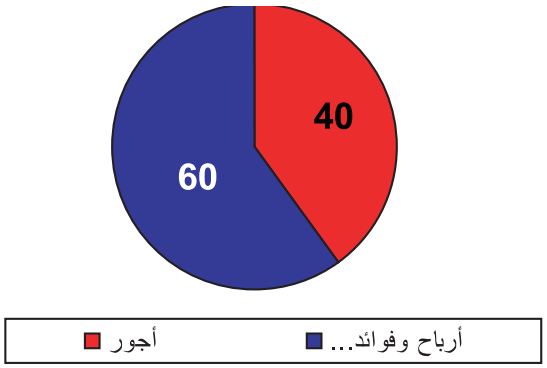

الاختلالات الخارجية:

تأخذ الاختلالات الخارجية المظاهر التالية:

- توازن ميزان المدفوعات: يتضح هشاشة هذا التوازن في الميزان التجاري خلال السنوات 1997 -2004 نتيجة اعتماده على عائدات تصدير النفط بالدرجة الأولى
- لا تعكس قيمة الصادرات قدرة الجهاز الإنتاجي
- خلل هيكل الصادرات، حيث تمثل الصادرات المعدنية (صادرات النفط) وحدها 70٪ من إجمالي الصادرات
- اختلال هيكل الواردات حيث تشكل الواردات من السلع الوسيطة 57٪ من إجمالي الواردات خلال الفترة (1992-2003).

المستوردات والصادرات النفطية وغير النفطية
مليون دولار

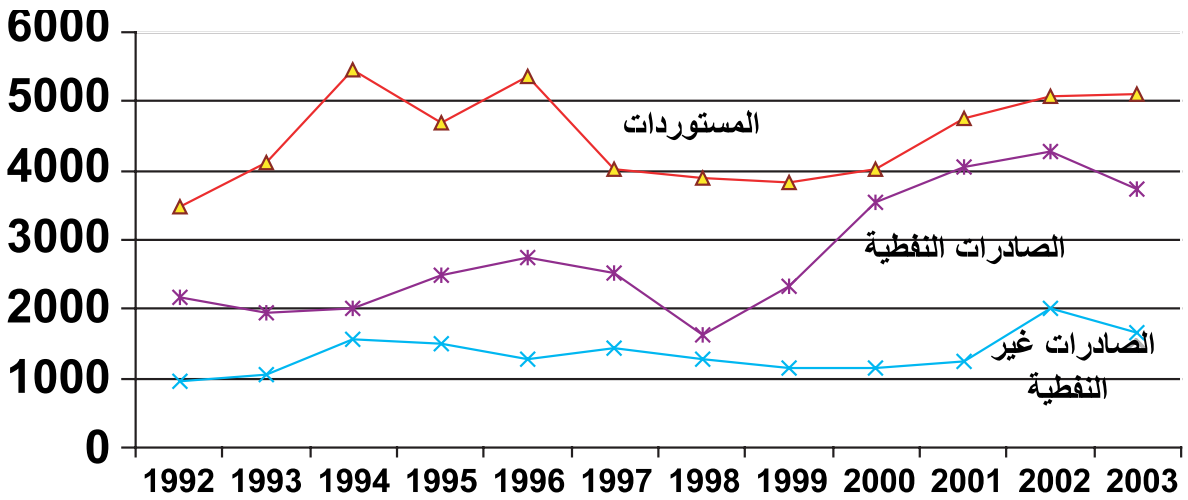

- اختلال هيكل التجارة الجغرافي، حيث تستأثر دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 58٪ من الصادرات السورية و32٪ من جملة مستورداتها. وتضعف نسب التجارة مع الدول العربية حيث تبلغ حصة الأخيرة من الصادرات السورية 22.2٪ ومن مستورداتها 8.7٪.
- على الرغم من تمتع ميزان المدفوعات على مدى السنوات الممتدة من 1985 وحتى 2004 بتحقيق فوائض بسبب الرصيد الموجب لميزان العمليات الجارية (المدفوعات التحويلية).إلا أن المؤشرات تدل على اتجاه أرصدة ميزان المعاملات الجارية إلى التناقص بسبب انخفاض تحويلات السوريين العاملين بالخارج، وبسبب التدفقات عبر الأسواق الموازية لرأس المال (الأسواق غير الرسمية)، وزيادة تحويلات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر المتواجدة في سورية إلى الخارج.

الاختلالات المالية العامة:

تأتي الاختلالات المالية- شأنها شأن الاختلالات الخارجية- نتيجة لاختلال هيكل الاقتصاد الحقيقي:

- طرأ تحسن على توازن الموازنة العامة حيث تراجعت نسبة العجز إلى الناتج من 5٪ للفترة 1992-1997 إلى مايعادل 2٪ للفترة 1998-2003 نتيجة التحسن في أسعار النفط.
- اختلال هيكل الإيرادات
- اختلال هيكل الإنفاق العام

نسبة الايرادات من الناتج في ازدياد و الضرائب المباشرة بازدياد وغير المباشرة في تراجع

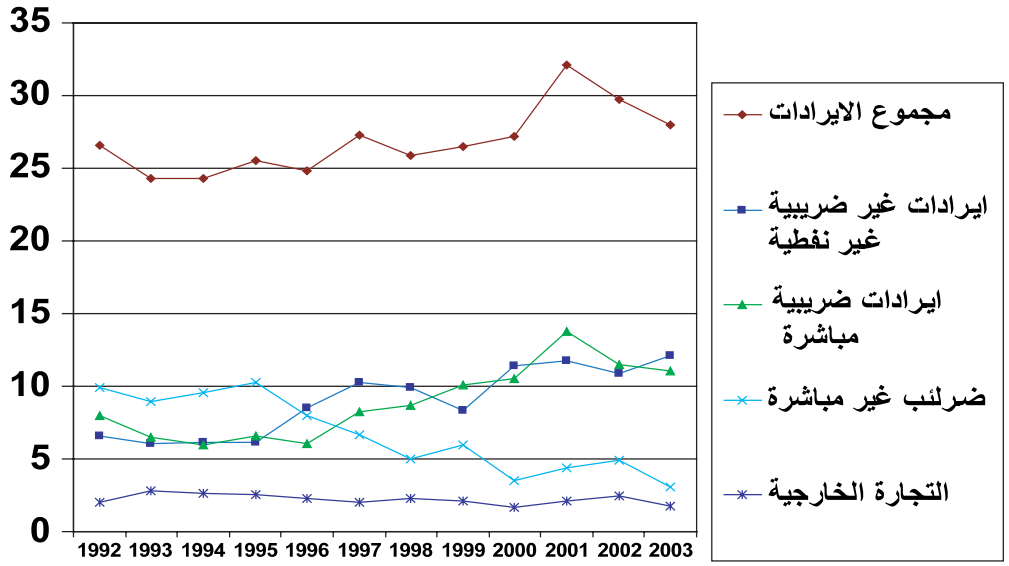

- إعادة النظر في الهيكل القطاعي للنفقات وفق أهداف التنمية طويلة الأجل
- لا يشكل الدين العام عبئا على المالية العامة ، حيث كان الدين العام الداخلي11٪ من الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي 21٪ لعام 2004, إلا أن التوقعات تشير إلى احتمالات تزايد العجز التقليدي للإيرادات العامة وهذا سوف يؤدي إلى الانكماش المصحوب بالتضخم إذا تم تمويله بأساليب تضخمية.

مناخ (بيئة) الاستثمار:

ارتبط مناخ الاستثمار والنمو منذ النصف الثاني من السبعينات وحتى الآن بثلاثة عوامل أساسية:

- تغيرات أسعار النفط ومن ثم قيم الناتج والإيرادات العامة المرتبطة بها
- تدفق المساعدات المالية العربية والتي بدأت بعد حرب تشرين 1973 والتي وظف قدر منها في التوسع في الاستثمارات في مجال الخدمات العامة بها
- استيعاب فائض قوة العمل السورية في العمل بدول الخليج العربي وما نجم عن ذلك من زيادة تدفقات التحويلات الجارية إلى سورية، وتقلص قيم هذه التحويلات منذ منتصف التسعينات مع عودة قسم كبير من العمالة السورية نتيجة ظروف وأوضاع الأسواق والاقتصادات في هذه البلدان.

ولقد تأثر مناخ الاستثمار في سورية علاوة على العوامل الثلاثة السابقة، بالظروف الأمنية الإقليمية وما نجم عنها من تحمل الاقتصاد السوري لعبء الإنفاق الحربي،وكذلك الحصار الاقتصادي المفروض على سورية الذي يمثل أحد أهم القيود المعيقة لمناخ تشغيل الجهاز الإنتاجي القائم وللتوسع الاستثماري المحلي والأجنبي.

- يتأثر الاستثمار بشكل أساسي ببيئة الاستثمار المحلية ومدى ما توفره من عوامل جذب للاستثمارات الخاصة المباشرة (المحلية والأجنبية)، أو مدى ما تفرزه من قيود معيقة لحركة الاستثمار.

- ارتفاع تكاليف المعاملات والإنتاج وعدم القدرة على التنبؤ بها بسبب:

- القيود البيروقراطية وعدم انتظام خدمات البنية الأساسية. وارتفاع تكلفة خدمات البنية الأساسية بصفة عامة. ضعف الخدمات التمويلية،ضعف الفعالية في تنفيذ العقود
- تقييد المنافسة سواء ما تعلق منها بالتقييدات على التجارة الخارجية أو وضع العقبات أمام دخول السوق والاستثمار أو المعاملة التفضيلية الصريحة والضمنية للقطاع العام.
- بطء التسهيلات التجارية وعدم ضمانتها مما يؤخر المعاملات التجارية ويضعف القدرة على التصدير ويتمثل ذلك في:
- الإجراءات البيروقراطية في إدارة الجمارك ،مشكلات التقاضي وحاجة القانون التجاري للمراجعة والتعديل وفقاً لمتطلبات المرحلة وأهدافها ونوعية المشكلات المواكبة لها.
- مشكلات التقاضي وحياد القضاء ومحدودية فرص التمويل فضلاً عن صعوبات الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتمويل

انخفاض إنتاجية العوامل:

- انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال

- تراجع معدل نمو إنتاجية العمل في القطاعات الرئيسية

وسطي معدل نمو الانتاجية للفترة 2001-2004

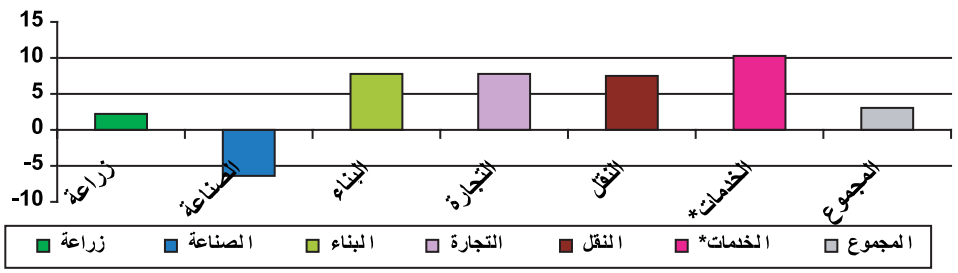

○ تراجع الإنتاجية الكلية للعوامل Total Factor Productivity

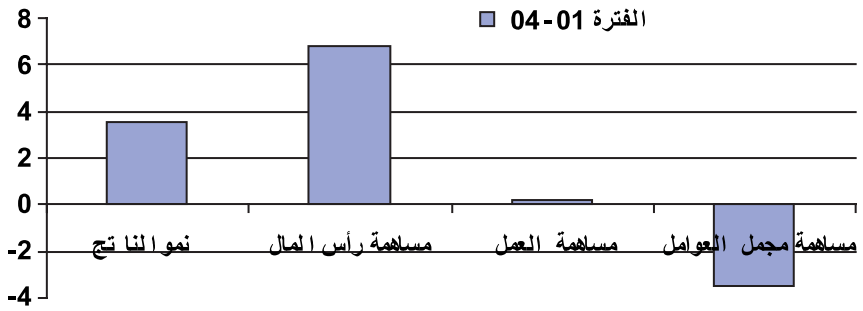

الرؤية المستقبلية الكلية:

تتمحور الرؤية المستقبلية حول بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية قوية (متينة) قابلة للتجدد المستمر بفعل عوامل الدفع الذاتية، مع إيلاء الدور الأكبر للقطاع الخاص المحلي (الوطني) والأجنبي.

وتوفر هذه القاعدة الاقتصادية أساس انطلاق القطاع الخاص في إطار من المرونة توفره السياسات المتعلقة بالاستراتيجيات والإجراءات المتحررة من البيروقراطية والمبنية على الحسابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الرشيدة.

وكذلك تقوم الرؤية المستقبلية على تنمية أوضاع البشر من حيث بناء قدراتهم ومن حيث التنمية البشرية وكذلك ضمان عدالة توزيع الدخل وتوفير فرص العمل للداخلين الجدد لسوق العمل ولاحتياطي قوة العمل

الغايات بعيدة المدى:

الغاية الأساسية للخطة الاقتصادية الكلية في إطار الخطة العاشرة 2006- 2010 هي تحقيق التنمية من خلال بناء القدرات البشرية وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني

الاستراتيجيات:

- الاستثمار في الإنسان (تعليم - صحة - سكن)
- تامين البنية التحتية المناسبة لتوفير حياة كريمة للمواطنين
- التركيز على الاستثمار في البحث والتطوير.
- إيلاء البعد الثقافي الأهمية الملائمة من أجل تطوير قدرات الإبداع والابتكار
- توفير مناخ حرية التعبير والفكر

السياسات والإجراءات:

- تخصيص الأحجام الملائمة للإنفاق على التنمية البشرية (التعليم والصحة) والبحث والتطوير
- وضع سياسة ملائمة للارتقاء بنتائج الإنفاق
- وضع إطار مؤسساتي ملائم لضمان كفاءة الإنفاق العام

2) في مجال البحث والتطوير

بلوغ القدرة العلمية – التقنية الذاتية مرحلة القدرة على مواجهة مشكلات الإنتاج والإدارة في ظل توفر حد أدنى كاف وملائم لتقانات الاتصالات والمعلومات لضمان فعالية وتعجيل عملية البحث والتطوير وتراكماتها.

الإستراتيجية

تأمين مثل العمل بشكل جاد لنقل المعارف والمهارات من الدول السباقة مع تكييفها وتطويرها.

- توسيع مظلة إستراتيجية تنمية البحث والتطوير لتّظل كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص وكافة نواحي المجتمع.
- جذب رأس المال الأجنبي إضافة للتوسع في الاستثمارات الوطنية.
- تنمية عملية البحث والتطوير في إطار جماعي مع إيجاد الشراكات والشبكات المعرفية العالمية مع الدول المتقدمة والنامية المتميزة في المجالات محل الاهتمام وذلك في المرحلة الأولى للتنمية التكنولوجية.

السياسات والإجراءات:

- تباع سياسة مؤداها أن الاستثمار في مجال البحث والتطوير هو أحد أنماط الاستثمار ذات المردود العالي.
- تحمل القطاع الخاص لدوره في تنمية البحث والتطوير من أجل زيادة قدرته التنافسية.
- ربط برامج البحث والتطوير باحتياجات الإنتاج وعدم فصل الجامعة عن المجتمع.
- الارتفاع بكفاءة العملية التعليمية لإنتاج فئة المبدعين والمطورين.
- الارتفاع بكفاءة النظام التدريبي النظامي وغير النظامي من أجل رفع كفاءة قوة العمل على استيعاب التكنولوجيات الحديثة والمتطورة بكفاءة.

3) في مجال الكفاءة الإنتاجية ورفع الإنتاجية

الغاية:

الارتفاع بالكفاءة الإنتاجية وبإنتاجية العوامل بما يمكن من الارتقاء بمستويات الإنتاج والناتج لنقل الاقتصاد من اقتصاد ريعي (أو اقتصاد منتج للسلع الأولية اي المدخلات) إلى اقتصاد منتج للقيمة المضافة العالية.

الإستراتيجية:

- تحسين كفاءة الاستثمار المادي.
- تحديث أساليب الإنتاج.
- تنمية وتطوير قوة العمل.
- تطوير أساليب الإدارة.
- إعادة هيكلة الأنشطة الإنتاجية بالتركيز على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والمحفزة لغيرها من القطاعات.

السياسات والإجراءات:

- سياسة التوسع في الاستثمار المادي.
- رفع إنتاجية قوة العمل.
- تحديث الإدارة وبصفة خاصة للقطاع العام من أجل رفع كفاءة الوحدات العامة.
- الاعتماد على البحث والتطوير في مواجهة مشكلات الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية.
- إعداد برامج رفع القدرة التنافسية للمعدات الإنتاجية.
- حماية وحدات الإنتاج المحلية وذلك من خلال تشريعات حماية المستهلك، ومحاربة الاحتكار ومحاربة الإغراق ...إلخ.
- التوسع في برامج التدريب النوعي والتدريب التحويلي.
- إيلاء أولويات الاستثمار والتشغيل للقطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية وذات الآثار الأمامية والخلفية القوية في شبكة الإنتاج والأكثر قدرة على المنافسة في السوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية.

4) في مجال عدالة توزيع الدخل

الغاية:

تحقيق عدالة توزيع الدخل مطلب اجتماعي أساسي وشرط كاف لتحقيق التنمية البشرية المستدامة و كذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أنها شرط ضروري لرفع إنتاجية العمل ولخلق الطلب ومكافحة الركود.

الإستراتيجية:

- توفير فرص العمل لكل القادرين عليه والراغبين فيه
- رفع مستويات الأجور الحالية لتحقيق التكافؤ بين الأجر والإنتاجية من جهة والأجر ومستويات الأسعار من جهة أخرى.
- تمديد مظلة التأمينات الاجتماعية (شبكات الأمان الاجتماعي) للفئات غير المشمولة بها مع توفير الحد الأدنى الملازم لها.
- تأسيس نظام لتعويضات البطالة.
- تحقيق عدالة توزيع الدخل الحقيقي من خلال برامج الإسكان والرعاية الطبية والتعليمية للجميع مع تحسين

نوعية الخدمات المقدمة.

- توفير خدمات الرعاية الاجتماعية بالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي.

السياسات والإجراءات:

- وضع نظام تعويضات المتعطلين عن العمل مع تدبير مصادر تمويله وتنسيق علاقاته بنظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات.
- مد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل العاملين بالقطاع الخاص وتنظيم إعاشة من لم يشملوا بها من فئات كبار السن والأرامل ومن في عدادهم من الفئات.
- تحديد الحد الأدنى للأجور في ضوء سلة الاحتياجات الأساسية المادية والحضارية.
- توسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع الأهلي في أداء وظائفها الاجتماعية.
- إزالة القيود والعقبات الاجتماعية والسياسية الطابع التي يحتمل أن تقيد من حرية العمل الاجتماعي في مجال إعادة توزيع الدخل.
- الارتكاز لبرامج تحسين السكن ووسائل النقل وتحسين نوعية التعليم والعلاج كبرامج لإعادة توزيع الدخل.

5) بالنسبة للبعد البيئي

الغاية:

أهمية النظر للجوانب البيئية على كافة مستويات العمل التخطيطي. على ألا تجور عملية التنمية على الموارد البيئية (الاستنزاف أو التدمير أو التلوث). فضلا عن أن أهداف تنمية البيئة وتحسينها وإصلاح الأضرار التاريخية المتراكمة بشأنها كأحد أبرز الغايات التنموية

الإستراتيجية:

- تنظيم استغلال الموارد القابلة للنضوب في ضوء المواءمة بين حقوق الأجيال الحالية والأجيال القادمة. وبين احتياجات التنمية المستقبلية والعلاقات الدولية القائمة.
- مراجعة أنماط تكنولوجيا الإنتاج والاستهلاك بالنسبة لاستخدامات الموارد المحدودة والقابلة للنضوب (الماء والنفط والتربة ذات الجودة المرتفعة ومصايد الأسماك .. الخ). ومن علاقاتها ببعضها البعض.
- رفع كفاءة استخدام الموارد بشكل عام.
- تنمية الوعي البيئي (الوعي بالبيئة).
- برامج حماية البيئة من التغيرات الإيكولوجية وغيرها من التغيرات البيئية الطبيعية.
- بناء نظام للإنذار المبكر في مواجهة الأخطار البيئية غير المتوقعة.
- وضع خطط طوارئ لمواجهة الأخطار البيئية.

السياسات:

- مراجعة أنماط تكنولوجيا استخدام المياه والطاقة في مجالات الإنتاج.
- حساب تأثير التحولات في الأنماط التكنولوجية لاستخدامات الموارد النادرة وعلاقتها ببقية الموارد كالعلاقة بين التحول في تكنولوجيا الري الزراعي وبين التوسع في استخدامات الطاقة .. إلخ
- تطوير التكنولوجيا الموفرة لاستخدام المواد في العملية الإنتاجية للحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب
- لتوسع في تدوير استخدام المخلفات بكافة صورها و كذلك مياه الري
- تنمية الوعي البيئي من خلال قنوات الاتصال المختلفة مثل: التربية البيئية-المسجد- النادي- أجهزة الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي
- برامج المشاركة في حماية وصيانة البيئة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع الأهلي.
- بناء قاعدة معلومات بيئية مناسبة واستكمال الدراسات الخاصة بحساب مؤشرات الإضرار بالماء والهواء والتربة ...إلخ.
- بناء نظام للإنذار المبكر في مواجهة المخاطر البيئية المحتملة كالزلازل والجراد وفياضانات الأنهار وجرف التربة والتصحر وما إليها.

6) في مجال تنمية مناخ الأعمال وتفعيل دور القطاع الخاص

الغاية:

الغاية الرئيسية في هذا المجال هي توفير المناخ الملائم للأعمال بما يحفز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في التعجيل بعملية التنمية وإحداث التغيرات الهيكلية المرغوبة في الاقتصاد لنقله لمرحلة الدفع الذاتي المأمولة.

الإستراتيجية:

- تخفيف تأثيرات تحديات تحرير التجارة الخارجية وتأثير العولمة.
- تعظيم فرص الاستفادة من اتفاقات التكامل الإقليمي العربي واتفاقات الشراكة وغيرها من الاتفاقات.
- تحسين ودعم بيئة الأعمال.
- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- رفع كفاءة الأداء المؤسساتي للقطاع الخاص.
- تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص.

السياسات والإجراءات:

يتطلب تحسين ودعم بيئة الأعمال القيام بالتالي (انظر تفصيلاً فصل السياسات):

- ستكمال إجراءات سياسات الإصلاح وسياسات تنظيم السوق.

- توفير واستكمال بناء شبكات البنية الأساسية المادية.
- تطوير أسواق التمويل بهدف توفير موارد التمويل المصرفي ومن خلال إنشاء سوق الأوراق المالية.
- وضع قواعد تنظيم دخول السوق والانسحاب منه وضمان الشفافية والمحاسبة وغيرها من متطلبات بناء آلية للتصحيح المستمر.
- بناء نظام جديد لمتابعة ورقابة وتصحيح أوضاع السوق مع ضمان مرونة التعديلات وسرعة الاستجابة لها.
- تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص وهو ما يتطلب إتباع مجموعة الإجراءات والسياسات التالية:

❖ تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وتوسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص في رسم أهداف الخطط ورسم السياسات.

❖ دمج القطاع الخاص في أنشطة وبرامج التطوير التكنولوجي ومشاركته في تمويل أو الاضطلاع ببعض جوانبها كمستفيد أساسي منها، وأضطلاعه بدوره الاجتماعي في تدريب قوة العمل.

❖ تنظيم شروط التمويل لتوفير القاعدة التمويلية للمشروعات الخاصة. وهذه تأخذ أشكالاً متعددة منها:

- تنظيم أسواق التمويل وقنواته من خلال البنك المركزي.
- إنشاء سوق للأوراق المالية.
- تحرير تدفق حركة رأس المال المالي الأجنبي فضلاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر من كافة القيود المعيقة.
- لإصلاح الإداري الضروري لإجراءات وقواعد الاستثمار وذلك من خلال:
  - اختصار تكلفة وجهد الإجراءات.
  - اختصار تكلفة وقت الإجراءات وضمان مرونتها معاً.

- الإصلاح الإداري الضروري لإجراءات وقواعد الاستثمار وذلك من خلال اختصار تكلفة الإجراءات وضمان ليونته وضمان مرونتها.

ويتطلب رفع كفاءة الأداء المؤسساتي للقطاع الخاص اتباع السياسات والإجراءات التالية:

- إعادة هيكلة القطاع الخاص تنظيمياً وذلك من خلال:
- الحفز على إشراك مشروعات الأعمال المتوسطة والكبيرة في الاتحادات الإنتاجية النوعية التي تنتمي لها للاستفادة من خبرات الإرشاد وحماية المصالح المهنية.
- تنظيم وحدات الإنتاج والتوزيع والتبادل الصغيرة ومتناهية الصغر في أطر تنظيمية نوعية مهنية لتنظيم حركة دخول وخروج المهنة وحماية أخلاق المهنة والدفاع عن الحقوق والمصالح والمشاركة في صياغة الأهداف والسياسات معبرة عن مصالح الوحدات المندرجة تحتها.

- تهيئة البنية التشريعية لحماية مصالح المستهلكين والمنتجين من خلال:
  - ❖ استصدار قوانين الحماية من الإغراق.
  - ❖ استصدرا القوانين المضادة للاحتكار.
  - ❖ استصدار قوانين حماية المستهلك.
  - ❖ تعديل قانون الاستثمار الحالي بحيث يحفز النشاط الاستثماري وينظيم الإعفاءات ويسهل إجراءات إقامة المشروعات وتسهيل الملكية .
  - ❖ استصدار قانون حماية البيئة من الاستخدام الجائر (المتوقع أن يتحقق مع تدفق الاستثمارات الأجنبية).
  - ❖ ضع قانون الشركات.
  - ❖ مراجعة قانون الميزانية.

ويتطلب تحفيز القطاع الخاص وتنميته للقيام بدوره الاقتصادي والاجتماعي في التنمية إتباع السياسات والإجراءات التالية:

- زيادة مساهمة القطاع الخاص مع الحكومة والقطاع العام أو مع القطاع الخاص الخارجي في المشروعات المشتركة، أو قيامه بأنشطة . B.O.T
- إقامة حاضنات الأعمال التخصصية والعامة.
- توفير الحاضنات التكنولوجية للمشروعات الخاصة الصغيرة بهدف تنميتها.
- تجميع المشروعات الخاصة الصغيرة في تعاونيات إنتاجية نوعية. وتنظيم عمليات تسويق منتجاتها من خلال الجمعيات التعاونية التسويقية في الداخل والخارج وتذليل العقبات الإدارية.
- دعم عمليات التصدير للمشروعات الخاصة، ويتطلب ذلك تصفية التعارضات بين التشريعات وتوحيد القواعد التشريعية لنفس الأوضاع. ودعم الكادر البشري للجهاز القضائي للتعجيل بالبت في الأحكام والنزاعات والإشكالات.

السياسة المالية

الرؤية المستقبلية والأهداف الإستراتيجية

الرؤية المستقبلية

تتمحور الرؤية المستقبلية حول إقامة نظام للمالية العامة قادر وبمرونة عالية، على تدبر الموارد البديلة وزيادة فاعلية وكفاءة أجهزة تحديد وتحصيل الموارد السيادية (الضرائب) وعلى كفاءة تخصيص موارد الإنفاق العام، بما يتسق والأهداف الاقتصادية الكلية في الاستقرار والنمو.

الإستراتيجية

- إصدار القوانين الجديدة لإعادة هيكلة النظام الضريبي وإدارته وإصلاح القطاع العام.
- سيتم الشروع في العمل بالضريبة على القيمة المضافة في عام 2008 بالنسبة للشركات الكبيرة والمتوسطة ذات النظام المحاسبي المنظم وفرض رسوم تقريبية على كافة المؤسسات التي لها عنوان ثابت
- البدء بالعمل بنظام الضريبة الموحدة و المبسطة على الدخل، واستعمال المسالك المتاحة لذلك.
- الإصلاح التشريعي الإداري فالأولوية ستكون لإعادة النظر في القانون الضريبي وإعادة هيكلة الإدارة الضريبية والتي يتطلب الوضع الانتهاء منها خلال السنوات الأولى من الخطة على أن يكون ذلك موازيا لإصلاح القطاع العام

الأهداف الكمية

- رفع حصيلة الإيرادات الضريبية المباشرة و غير المباشرة غير النفطية إلى (16٪) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010
- الوصول لحصيلة من الإيرادات غير الضريبية غير النفطية إلى (6٪) و الإيرادات النفطية (7٪) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010
- التوسع في الإنفاق الاستثماري إلى ما نسبته (14٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 مع التأكيد على رفع الكفاءة الإنتاجية.
- ترشيد الإنفاق الجاري و جعله أكثر كفاءة ليصل (19٪) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 و التركيز على تحسين الرواتب و الأجور (من خلال نظام يربط الحوافز بالأجور)
- المحافظة على مستوى مقبول من الدين العام ليصل إلى حدود (41-45٪)و عجز موازنة إلى حدود (3.1-3.5٪) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010

الايرادات والانفاق والعجز كنسبة من الناتج

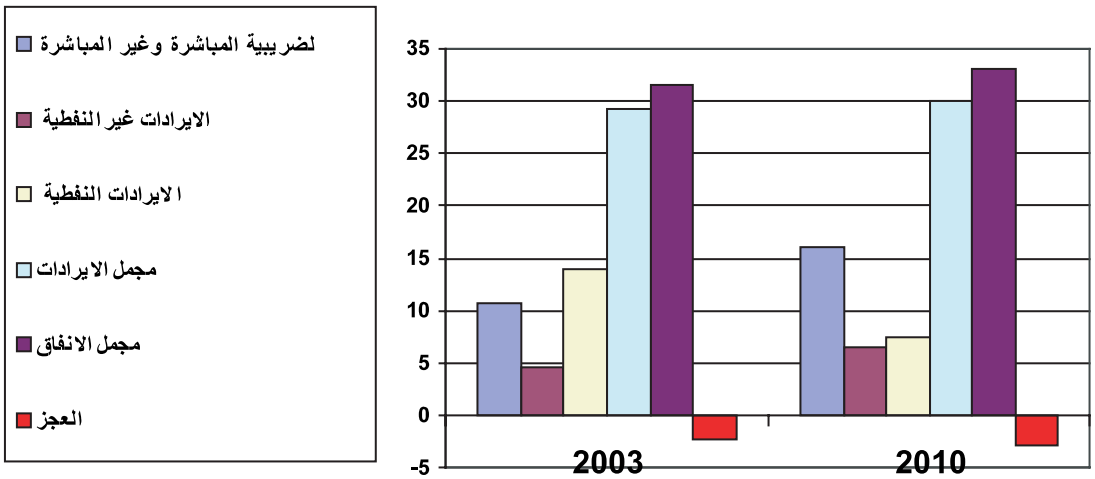

الدين العام في الخطة الخمسية العاشرة

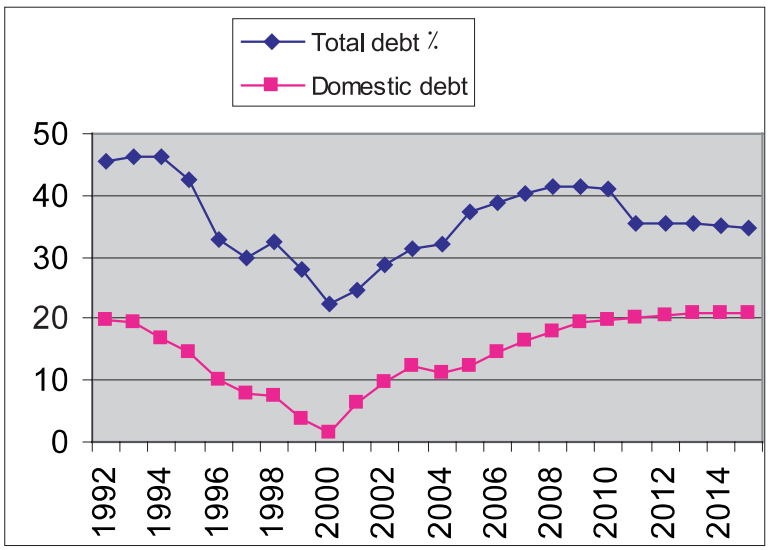

السياسات المالية للخطة الخمسية العاشرة

- سيتم تكييف الضرائب المباشرة وغير المباشرة بالتماشي مع هيكل التجارة الخارجية وحماية الصناعات المحلية والدخول إلى منظمة التجارة العالمية وإلى الاتفاقية العربية للتجارة الحرة.

- تضمين الحقول المولدة للدخل إلى القاعدة الضريبية و تخفيف عبء ضريبة الدخل.
- إعادة النظر بالبيان الضريبي الحالي بصورة تعيد الثقة بين المكلف و الخزينة العامة و إنشاء و تفعيل وحدة خاصة بكبار المكلفين.
- تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بعد أن يتم مراجعة وتحديد السلع التي ستخضع لذلك وقياس الأثر الاجتماعي المحتمل والقدرة الشرائية للشرائح الضعيفة.
- اعتماد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في صياغة سياسة الإيرادات.
- وضع نظام معلومات متكامل وتطويره بحيث يعمل على المتابعة والمراقبة المستمرة للسياسات الإصلاحية وتطبيقاتها في مجال سياسة وبرامج الإيرادات الجديدة.
- تنفيذ برنامج إعلامي يتوجه لدافعي الضرائب من أجل التوعية بالقوانين والفئات والاستثناءات والمواعيد.
- سيجري تعزيز القدرة الرقابية المعنية بالتحكم بالتسرب الضريبي وتوسيعها على أن يتم زيادة الوحدات الرقابية على المستويين المركزي والمحلي.
- زيادة عنصر الحرفية بين العاملين في الإدارة الضريبية من خلال وضع برنامج تدريبي دوري.
- سيتم إصلاح النظام الضريبي وبحيث يصبح أكثر شفافية وعملية عن طريق إزالة العوائق في التعرفة الجمركية وضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة.
- سيجري تطوير العملية الرقابية عن طريق استحداث الشرطة المالية على غرار الدول الأخرى.
- تعميم و تطبيق مؤشرات للأداء يتم تطبيقها على وحدات معينة وعلى الموظفين العاملين صعوداً إلى مستوى المدراء
- إيجاد نظام يربط الإنتاجية بالحوافز يحدد على أساسه زيادات الرواتب و الأجور .
- تفعيل نظام المحاكم للتسوية الضريبية أو فرض العقوبات ،مع إيجاد ترتيب مؤسسي يضمن التحصيل بعد صدور الأحكام
- العمل على إعادة تقييم الإنفاق العام و جعله أكثر كفاءة .
- العمل على إعادة تقييم مؤسسات الضمان الاجتماعي و جعلها أكثر فاعلية .
- إعطاء الأولوية للمشاريع و القطاعات التي تواكب التوجهات التنموية .

فيما يتعلق بالإيرادات غير الضريبية:

- سوف تخضع أسعار السلع و الخدمات التي ينتجها القطاع العام لحساب التكاليف و الأسعار السائدة في السوق، انطلاقا من مبدأ الدولة في زيادة حصة الموارد غير الضريبية
- إعادة النظر بأوجه الدعم و التخطيط لوضع آليات لتقديم الإعانة للفئات الاجتماعية التي تتضرر من رفع الدعم و توجيهه للقطاعات ذات الكفاءة عالية التقنية و حاضنات الأعمال الجديدة و البحث و التطوير.
- سيجري إعادة هيكلة المنشآت التابعة للقطاع العام و حساب معدلات العائد من الاستثمار و مراجعة أدائها خلال السنتين الأوليتين من الخطة، و عند الاستمرار بالخسارة فسيتم تصفيتها.

إدارة الأنفاق الحكومي

الرؤية المستقبلية

أن تكون هنالك إدارة للإنفاق الحكومي تتبع نهج الشفافية وتخضع للمساءلة، و أن تبنى قرارات توظيف الموارد ووضع الميزانية العامة على أسس علمية و موضوعية إتباع نظام جديد لوضع و تنفيذ الميزانية العامة وبحيث يساهم في توظيف الموارد الوطنية وفق نسق أولويات قطاعية و بشكل يتماشى مع أهداف الخطة الخمسية العاشرة

الإستراتيجية

- إتباع سياسة إنفاق توسعية محسوبة وفق مستوى عجز يمكن تحمله
- تطوير آليات إدارية ووظيفية فاعلة من أجل المساعدة في توفير عنصر الكفاءة في إدارة الإنفاق العام
- وضع إطار للإنفاق العام وتوزيع الموازنة المركزية على القطاعات وعلى المحافظات و التخويل بالإنفاق و نظم المحاسبة و المراقبة ونشر التقارير المالية و المعلومات المالية بحيث تلتزم بالشفافية وتتوجه إلى النتائج في معاييرها

السياسات

1. تبني سياسة إنفاق توسعية وفق مستوى عجز محسوب

- المراقبة و المتابعة المستمرة للتأكد من أن النشاطات المقررة قد تم تنفيذها بالتوافق مع الإطار المالي و الإجراءات و الضوابط التي تم الاتفاق عليها و كذلك في حدود الزمن المطلوب ، مع توفير آلية محكمة للقيام بذلك .
- تطبيق نظام تقويمي بصورة فاعلة مبنية على الأداء و النتائج
- إصلاح النظام المحاسبي للتأكد من كتابة و نشر التقارير حول تلك الأصول ضماناً للشفافية و درءاً للفساد الإداري
- وضع ضوابط جديدة للمشتريات العامة و ذلك تجنباً لسوء الأداء و الرشوة

2.الكفاءة في إدارة الإنفاق ووضع الميزانية العامة

- إتباع سياسة إنفاق قطاعية وفق النظام الجديد الذي يبدأ بمراجعة الإنفاق العام ووضع إطار زمني متوسط الأمد (3 سنوات) لأولويات الإنفاق من اجل ضمان التوافق مع أهداف الخطة وتأكيد الإنتاجية و المردود العالي والكفاءة و الإقتصاد في النفقات
- من خلال إعادة هيكلة منشآت القطاع العام و جعلها تعمل بقواعد السوق و العرض و الطلب فإن الدولة ستنسحب تدريجياً من تمويل تلك المنشآت لتقوم بالتمويل الذاتي. كما أن استثمارات القطاع الخاص ستمتد إلى القطاعات التي تمولها وتنفذها الدولة بالكامل مما سيساعد في تقاسم أعباء التمويل
- الالتزام بالانضباط المالي و الحفاظ على ذلك خلال سنوات الخطة مع إتباع قواعد و سويات محاسبية ونظام معلومات مساند على غاية من الفاعلية

- سيجري في السنة الأولى من الخطة اختيار قطاعات محددة على سبيل التجربة لتطبيق نظام تقويم فاعلية وأداء الإنفاق و عملياته قبل تعميمه

3. تخصيص الإنفاق العام وفق حسابات العائد

- تحضير ميزانية سنوية /3 سنوات بشكل منسق مع ما هو مخصص للقطاع أو النشاط / المشروع الذي سيحظى بالأولوية في معايير اختياره ووفق مدى متوسط لذلك
- سيصبح هدف المشروع الذي يتم اختياره للتنفيذ في الخطة هو الأساس في تخصيصات الموازنة والإنفاق العام مع تطبيق نظام مراقبة و متابعة فاعل بالنسبة للبرامج الملتزمة بالتنفيذ في حدود زمنية مرسومة
- غالبية الخدمات التي توفرها الدولة و تقدمها للمواطنين و التي جرى تنفيذها مركزياً في السابق سيتم تحويلها للمحافظات مع التأكيد على تسيير و إدارة المالية العامة وفق مبدأ اللامركزية.

المصفوفة التنفيذية للسياسة المالية

الأهداف الإستراتيجية	أهداف الخطة العاشرة	البرامج	الجهات المسئولة
تنمية الإيرادات غير النفطية للتعويض عن نضوب الموارد النفطية	إصلاح الإدارة الضريبية	العمل على تنمية حصيلة الإيرادات الضريبية غير النفطية	وزارة المالية
إصلاح نظام الضرائب	يتميز النظام الجديد بالبساطة والوضوح ويشمل عددا محدودا من الضرائب أهمها ثلاثة: ١- ضريبة موحدة و مبسطة علي الدخل مهما كان مصدره، ٢- ضريبة غير مباشرة موحدة من قبيل الأداء على القيمة المضافة ٣- ضريبة جمركية على الواردات	١.الشروع في العمل بالضريبة علي القيمة المضافة بالنسبة للشركات الكبيرة والمتوسطة ذات النظام المحاسبي المنظم وفرض رسوم تقريبية موحدة على كافة المؤسسات ٢. إنجاز دراسة شاملة لإصلاح القطاع العام	وزارة المالية وهيئة تخطيط الدولة

الأهداف الإستراتيجية	أهداف الخطة العاشرة	البرامج	الجهات المسئولة
تطوير جذري للإدارة الضريبية	للحد من التجنب والتهرب الضريبي،	١.تعزيز صفوف العاملين في الإدارة الضريبية وكفاءاتهم باستجلاب جزء من فائض القوي العاملة المتوفرة في القطاعات الحكومية الأخرى بناءا علي مقاييس وإجراءات مضبوطة مع برامج ملائمة للتدريب التحويلي	وزارة المالية وهيئة تخطيط الدولة
		الإنفاق الاستثماري يزداد من ١٢% عام ٢٠٠٥ إلى ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠ مع العمل على رفع كفاءته	هيئة تخطيط الدولة
إصلاح شامل وجذري للقطاع العام		إصلاح التعليم والصحة تعليم اللغات الأجنبية، والعلوم الإعلامية	هيئة تخطيط الدولة ووزارة التربية
تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على مصداقية الدولة	مستوى عجز معقول أي علي عجز لا يؤدى إلي انفجار في مستوى الدين والتضخم،	يرتفع الدين العام في حدود مقبولة خلال الخطة العاشرة من ٣٧% عام ٢٠٠٥ إلى ٤١% عام ٢٠١٠ إلي حوالي ٣،٥ % من الناتج المحلي الإجمالي علي أن يعود مستوي العجز إلي ٢،٥ % بداية من سنة ٢٠١٠	المصرف المركزي

الأهداف الإستراتيجية	أهداف الخطة العاشرة	البرامج	الجهات المسئولة
إمكانية الاستعانة أحيانا بالسياسة المالية (وبالتنسيق مع السياسة النقدية) لإنعاش الحركة الاقتصادية عبر *دعم الطلب والإنفاق*	تعتبر السياسة المالية الجزء الأساسي للنمو الطويل الأجل		وزارة المالية وهيئة تخطيط الدولة
دعم العرض بالدرجة الأولى و من خلال إعادة توزيع الدخل ومقاومة الفقر	العدالة في توزيع الدخل		وزارة المالية وهيئة تخطيط الدولة

السياسة النقدية

الرؤية المستقبلة و الإستراتيجية

الرؤية المستقبلة

تحقيق نقلة نوعية وسريعة في النظم والسياسات النقدية والوصول لجهاز مصرفي حديث و متطور يتماشى والتطورات الحاصلة في السوق العالمية و تطوير سوق مالية (نقدية ورأسمالية) قوية ونشطة وتتمتع بشفافية ووضوح قوانينها وآلياتها لتكون قادرة على تأمين خدمات مالية ذات مستوى عال من الجودة والدقة والسرعة وهي خدمات مطلوبة من طرف جميع القطاعات الإنتاجي.

الاستراتيجية

- الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار وتجنب التضخم
- خلق كوادر بشرية و إدارية ذات كفاءة عالية ومتطورة
- تعزيز وبناء المؤسسات اللازمة بما في ذلك المؤسسات القضائية لأنها ضرورية لحماية حقوق كل الأطراف.

أهداف السياسة النقدية

- تعزيز وتوضيح دور واستقلالية المصرف المركزي من خلال صياغة قانون أساسي يحدد الهيكل الأساسي للتنظيم المصرفي واضح المعالم .
- تحقيق منظومة من التشريعات والقوانين تتعلق بالرقابة المصرفية و بطرق المحاسبة...ويجب أن تتسم هذه التشريعات بالوضوح وتكون قادرة على تنظيم عمل المؤسسات المالية المختلفة، و على تحسين وتحفيز المناخ الاستثماري.
- تدريب وإعادة تدريب الكوادر،و تأسيس المزيد من المصارف والفروع وفتح المجال أمام المنافسة الأجنبية،و تنظيم وتعزيز الروابط التبادلية بين المصارف، وتدعيم العمليات المختصة بالتجارة الخارجية،و إحلال نظام محاسبي مصرفي دولي والالتزام بمعايير بازل(1) وبازل(2).

الأهداف الكمية

1- تمويل عجز ميزان المدفوعات من الاحتياطي النقدي الأجنبي بقدر يسمح بالحفاظ علي ما لا يقل عن واردات تسعة أشهر
2- زيادة حجم إجمالي الودائع بنسبة 50٪
3- الأولوية في ازدياد التسليفات للقطاع الخاص بمقدار 10٪ سنويا

4- استهداف ألا تزيد معدلات التضخم عن 5٪ و استعمال حذر لمعدلات الفائدة للتأثير علي حجم كتلة النقد.
5- ضبط أسعار الصرف مع الحرص علي استقرارها في حدود هامش يصرح به المصرف المركزي (5٪)
6- إصدار سندات حكومية لتمويل عجز الموازنة عوضاً عن الاقتراض المباشر لدى المصرف المركزي.

السياسات النقدية

- تعديل التشريعات لترخيص المزيد من المؤسسات المالية و إرساء قواعد تحديث المؤسسات والتشريعات وعمليات التشغيل للقطاع المالي
- تحسين مهارات الإدارات والموارد البشرية.
- إزالة العوائق أمام استفادة القطاع الخاص من التمويل المصرفي وتحرير المؤسسات المالية العامة لتعمل وفق آليات السوق.
- فتح المجال أمام نشاطات مصرفية ومالية جديدة كمصارف التنمية والاستثمار
- إعادة هيكلة صندوق الدين العام.
- تحسين الخدمات المصرفية وتوسيع انتشارها في جميع المناطق و إدخال نظام الأتمتة
- تأسيس صندوق لرأس المال المخاطر
- توفير المهن والخدمات الاستشارية والمالية اللازمة لازدهار القطاع المالي كتقييم الأعمال وتدقق الحسابات
- تشكيل هيئة لتحديث القوانين والتشريعات المالية والمصرفيةس بين مصرف سورية المركزي والهيئات العامة والخاصة ذات العلاقة بهذا القطاع.
- إصدار تشريع جديد لتطوير مهنة المحاسبين القانونيين وتشجيع إقامة شركات محاسبة سورية تستطيع تحمل مسؤوليات المهنة في هذه المرحلة من التطور الاقتصادي في سورية.
- تطوير قانون التأمينات الاجتماعية.

الرؤية المستقبلية لأنشطة التمويل:

تتمحور الرؤية المستقبلية لسوق المال وأنشطته المختلفة حول إرساء قواعد تطوير سوق المال بشكل متكامل لمضاعفة المعدل الحالي لإسهامه في القيمة المضافة (الناتج المحلي) ثلاث مرات وضعه الحالي من خلال خلق القيمة المضافة الحقيقية للاقتصاد الوطني.

الغايات بعيدة المدى

الغاية الرئيسية بعيدة المدى هي تمكن سوق المال من المساهمة في التنمية الاقتصادية ومواجهة التحديات والفرص المتاحة وتحقيق الميزة التنافسية للاقتصاد السوري.

الاستراتيجية:

الاستراتيجية الحاكمة لبلوغ الغاية الرئيسية لسوق المال خلال ثلاثة خطط متعاقبة وحتى عام 2020:

- الانفتاح الكامل وتوفير الحرية المطلقة للمؤسسات المالية لتعمل وفق أحدث الأساليب العالمية لتجعل من سوريا مركزاً مالياً إقليمياً.
- تحديد التوضع الاستراتيجي ودور القطاع المالي السوري في إطار العالم العربي
- تسهيل وصول القطاعات الاقتصادية المختلفة للتمويل اللازم لتعزيز دورها التنموي في الاقتصاد الوطني.
- تطوير المؤسسات القائمة وإعادة هيكلتها وتطوير بيئة تمكينية لاستمرار نموها.
- الانفتاح التدريجي للسوق الرأسمالية السورية نحو الخارج في إطار العولمة.
- جعل سورية مركز ريادة في قطاع المال والتأمين في المنطقة.

إنشاء مجلس للخدمات المالية

بعد تطوير سوق الأوراق المالية وقطاع التأمين، واستكمال تطوير مؤسسات القطاع المصرفي بشقيه العام والخاص يتم تأسيس مجلس للخدمات المالية وأهدافه:

1- جعل سورية مركزاً إقليمياً لتقديم خدمات مالية متطورة ليس لسورية فحسب بل للمنطقة العربية.

2- تأسيس مركز دمشق المالي والذي يخدم سوريا ودول البحر الأبيض المتوسط ويضم مرافق مالية وتجارية وسكنية ويضمن:

أ- مصارف استثمارية وتجارية.

ب- فروع للمصارف الأجنبية.

ت- شركات للاستثمارات القانونية والمحاسبية .

ث- شركات التأمين ومنها شركات التكافل.

ج- المستشارين الماليين ومستشاري الاستثمار.

ح- صناديق استثمارية.

خ- الشركات المالية المختلفة ومنها شركات التأجير التمويلي.

3- التنسيق بين المؤسسات المختلفة الفاعلة في قطاع الخدمات المالية.

4- تطوير التشريعات باستمرار لمواكبة التطورات العالمية.

5- المحافظة على تنافسية السوق المالية السورية بالنسبة لدول المنطقة الأخرى.

6- تشجيع قيام اتحادات اعتماد تعاوني.

صندوق الدين العام:

الأهداف

1. توفير بيئة استثمارية شفافة جاذبة للاستثمار.
2. زيادة كفاءة استخدام الموارد المالية للاقتصاد الوطني.

3. دعم السياسات المالية الأخرى.
4. زيادة دور مصرف سورية المركزي في إدارة الدين العام باعتباره مستشار الحكومة المالي وفي إدارة عمليات إصدار الدين العام.
5. توفير تمويل خاص للقطاع العام الاقتصادي عبر فصل تمويل القطاع العام الإداري عن القطاع العام الاقتصادي.
6. تخفيض كلفة تمويل حاجات الحكومة التمويلية والتزاماتها.
7. فصل أهداف ومسؤولية إدارة الدين العام عن السياسة النقدية.

سياسات صندوق الدين العام

إعادة هيكلة صندوق الدين العام وحصر دوره بإدارة الدين العام الحكومي وتمويل مشاريع الاستثمار للقطاع العام الإداري حصرا وتحويل وظائفه الخاصة بتمويل القطاع العام الاقتصادي إلى مصرف استثمار.

1. تأسيس مصرف استثمار يعمل على أسس تجارية لتمويل مشاريع القطاع العام الاقتصادي.
2. تحويل ديون صندوق الدين العام إلى أسهم يملكها مصرف الاستثمار ويستطيع التصرف بها.
3. تشجيع مصرف الاستثمار على التمويل بإصدار سندات تنمية متوسطة وطويلة الأمد لتمويل مشاريع ذات جدوى اقتصادية في القطاع العام الاقتصادي أو القطاع المشترك.
4. حصر علاقة القطاع العام الاقتصادي بمصرف الاستثمار من حيث التمويل طويل ومتوسط الأجل.
5. وظيفة مصرف الاستثمار تجميع المدخرات متوسطة وطويلة الأمد لتمويل المشروعات الخاصة والعامة. كما يقدم المصرف تمويلا ودعما فنيا.
6. حصر الإقراض الخارجي بمشاريع ذات أولوية أو مشاريع البنية التحتية.
7. إصدار قانون لتسنيد الدين العام وإصدار سندات دين عام.
8. تركيز دور وزارة المالية على وضع الإستراتيجية والتخطيط بينما يسند إلى المصرف المركزي الجوانب التشغيلية لإدارة الدين العام.
9. تشجيع البلديات على إصدار سندات غير مضمونة من الحكومة لتمويل مشاريعها الاستثمارية ومنح مزايا ضريبية لهذه السندات.
10. إتباع الممارسات العالمية في إدارة الدين العام.
11. تأسيس وحدة تنسيق بين مصرف سورية المركزي ووزارة المالية تتولى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية مع زيادة استقلالية مصرف سورية المركزي وتشجع دخول المصارف الأجنبية ذات الخبرة بالأسواق المالية.
12. تطوير عمليات إعادة الشراء في السوق المالية.
13. تطوير إدارة السيولة الحكومية نظرا لأن إدارة السيولة المالية وتبني الممارسات الجيدة هام لإدارة سليمة للدين العام.
14. العمل على إصدار تصنيف ائتماني سيادي للجمهورية العربية السورية بناءا على معايير موضوعية.

15. إصدار صكوك اسلامية من قبل الحكومة لتمويل عملية التنمية.
16. تكليف مصرف سورية المركزي بإدارة أذونات الخزينة لغرض إدارة السيولة.
17. حصر الدعم المستتر للفوائد المصرفية للقطاعات المصرفية بصندوق الدين لعام.
18. تحقيق استقرار سعر الصرف حول قيمة مشروعة لجذب الاستثمار

المصفوفة التنفيذية للسياسة النقدية

الأهداف الإستراتيجية	أهداف الخطة العاشرة	البرامج	الجهات المسئولة
تطوير وبناء الأجهزة المصرفية و المالية			المصرف المركزي
توضيح الهيكلة المؤسساتية و توزيع المسؤوليات و المهام بين مختلف الهياكل	من أهم أركان هذا البناء المؤسساتي تعزيز و توضيح دور و استقلالية المصرف المركزي	صياغة قانون أساسي يحدد الهيكل الأساسي للتنظيم المصرفي و يقر بكل وضوح باستقلالية وكل مهام المصرف المركزي تحقيق منظومة من التشريعات والقوانين المختصة مثلا بالرقابة المصرفية و بطرق المحاسبة.	الحكومة ومجلس الشعب
سعى السياسة النقدية أولا للحفاظ على استقرار مستوى الأسعار وتجنب التضخم بالتناسق مع الحفاظ علي مستوي النشاط الاقتصادي والتشغيل.	تناسق بين السياسة النقدية و السياسة المالية	تمويل عجز ميزان المدفوعات من الاحتياطي النقدي الأجنبي بقدر يسمح بالحفاظ علي ما لا يقل عن واردات تسعة أشهر و بإصدار سندات حكومية استهداف معدلات تضخم لا تفوق٣%	المصرف المركزي ومجلس النقد والتسليف

الأهداف الإستراتيجية	أهداف الخطة العاشرة	البرامج	الجهات المسئولة
إيجاد أجهزة و سوق مالية (نقدية ورأسمالية) قوية و نشطة وتتمتع بشفافية ووضوح قوانينها وآلياتها		زيادة حجم اجمالي الودائع بنسبة ٥٠%	
توظيف موارد كافية لتهيئة الكوادر البشرية و الإدارية ذات الكفاءة العالية والمتطورة			وزارة المالية المصرف المركزي الجهاز المكلف بالتكوين المهني
و تعزيز و بناء شتي المؤسسات اللازمة			
	تعويم أسعار الصرف مع الحرص علي استقرارها في حدود هامش يصرح به المصرف المركزي		المصرف المركزي

الأهداف الإستراتيجية	أهداف الخطة العاشرة	البرامج	الجهات المسئولة
الهدف الرئيسي للخطة العشرية القادمة سيكون التأهيل السريع و الشامل للنظام المصرفي		زيادة حجم إجمالي الودائع بنسبة ٥٠%	المصرف المركزي والجهاز المصرفي بكامله
		- إعادة تدريب الكوادر. - تأسيس المزيد من المصارف و الفروع. - فتح المجال أمام المنافسة الأجنبية - تنظيم و تعزيز الروابط التبادلية بين المصارف. - تدعيم العمليات المختصة بالتجارة الخارجية	المسؤولة عن التدريب وإعادة التأهيل والتعليم المصرف المركزي
		إحلال نظام محاسبي مصرفي دولي محل النظام المحاسبي الموحد	- مصرف سورية المركزي - ديوان المحاسبات - المجلس النيابي
		تنفيذ برنامج لتعميم المعلومات ، تطوير إمكانيات التحليل الاقتصادي والمالي للمصرف المركزي، الالتزام بمعايير بازل (١)، (٢).	المصارف التجارية (العامة) والمتخصصة تحت إشراف مصرف سورية المركزي.

السياسة التجارية

الرؤية المستقبلية

توفير الاستقرار في سعر الصرف من خلال تحقيق فائض مستدام في ميزان المدفوعات وإدارة القطاع الخارجي وفق شروط الشراكة الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية والاتفاقية العربية للتجارة الحرة.

ومن أجل ذلك فإن السياسات الكلية ستعمل على الحد من العجز التجاري والعجز في الحساب الجاري من خلال تنويع الصادرات سلعياً وجغرافياً، والحفاظ على احتياطي القطع الأجنبي بالحد الاستراتيجي المقبول عن طريق ضمان فوائض مستمرة في ميزان المدفوعات تتأتى من تدفقات رأس المال الأجنبي الخاص ومن جعل الليرة السورية، وبصورة تدريجية، قابلة للتحويل.

أهداف الخطة الخمسية العاشرة:

تتحدد الأهداف الرئيسية لميزان المدفوعات في التصدي للعقبات التي تواجه التصدير في سورية من سلع وخدمات ، وكذلك تسهيل استيراد السلع الرأسمالية ودعم نقل التكنولوجيا وتوطينها وتوظيفها بالشكل الأمثل من أجل توفير الحيوية و التجدد للاقتصاد الوطني ، وخلق المناخ الملائم لجلب الاستثمارات الوطنية المهاجرة والعربية والأجنبية وبالشكل الذي يساهم في تقليل عجز الميزان التجاري الناجم عن انخفاض الصادرات النفطية وزيادة المستوردات بشكل كبير نتيجة التوسع في الاستثمار، وأخيرا خلق مناخ ملائم للاستثمار عن طريق الحفاظ على سعر مستقر للعملة المحلية .

المرامي الكمية:

- الحد من العجز في ميزان المدفوعات بحيث لا يتجاوز 6.6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010
- عدم تجاوز العجز في الحساب الجاري نسبة8.2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي
- الاحتفاظ باحتياط من النقد الأجنبي بما يكفي لتغطية 9 أشهر على الأقل من واردات السلع والخدمات
- التمكن من تغطية الصادرات من السلع والخدمات لنحو80٪ من قيمة المستوردات
- زيادة الصادرات غير النفطية من11٪عام 2005 الى13.7٪عام 2010بوسطي معدل نمو سنوي13.4٪ وبحيث تشكل الصادرات غير النفطيةنسبة15.9٪من الناتج المحلي الإجمالي عام2010 مقابل 5٪نسبة الصادرات النفطية.
- زيادة صادرات القطاع العام غير النفطي بمقدار 10٪ خلال سنوات الخطة
- زيادة صادرات القطاع الخاص بمقدار 15٪ سنوياس
- زيادة المستوردات بمعدل 8٪ للقطاع العام و12 ٪ للقطاع الخاص وهي وسطي معدل نمو المستوردات للقطاعين خلال الفترة الماضية
- زيادة الصادرات الخدمية (السياحة والنقل والخدمات الأخرى) بنسبة 15٪ سنويا والمستوردات الخدمية بنسبة 8٪
- زيادة المقبوضات في حساب الدخل بنسبة 5٪ والواردات بنسبة 8٪ و زيادة التحويلات بنسبة 10٪

- زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من 1.4٪كنسبة من الناتج المحلي عام 2005 إلى 2.9٪ عام 2010بحيث يبلغ مليار دولار أمريكي

والشكل البياني التالي يوضح لنا واقع ميزان المدفوعات خلال الخطة الخمسية العاشرة

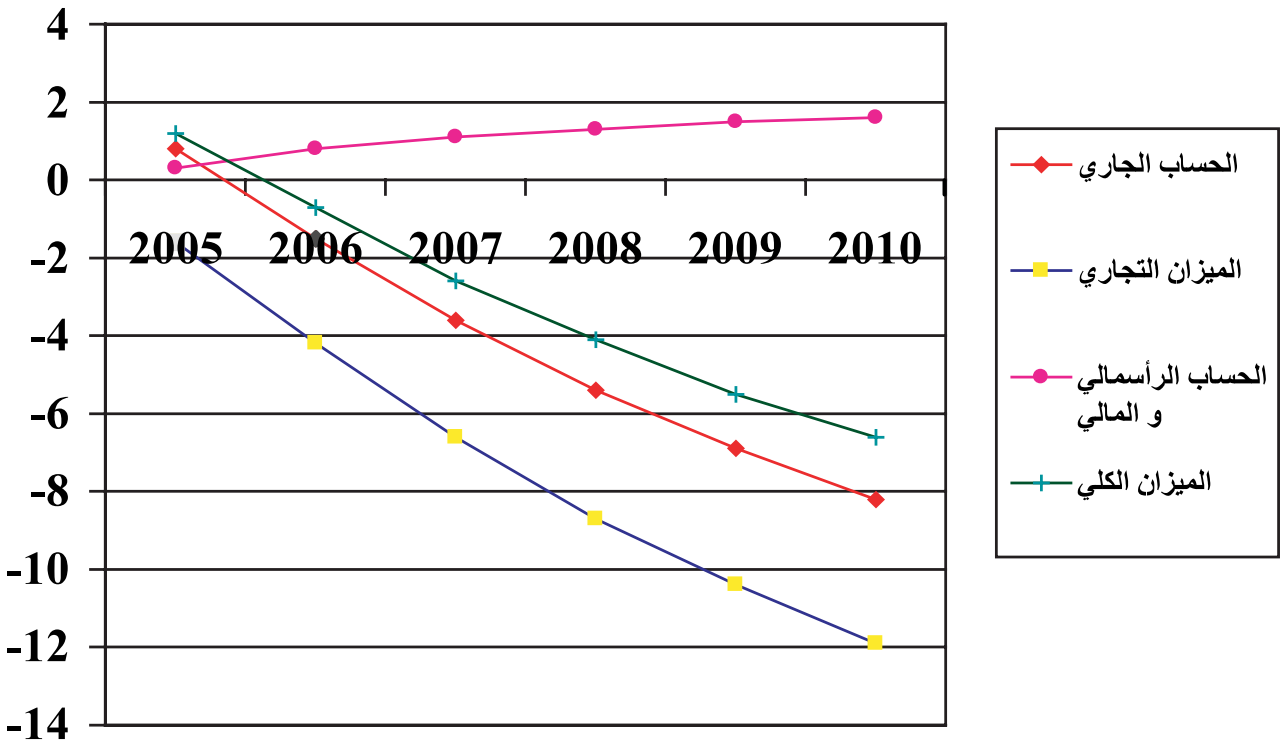

الاستراتيجية:

1. تنويع الصادرات سلعياً وجغرافياً ووضع خطط ترويجية لغزو أسواق جديدة.
2. في إطار توفير القدرة التمويليةالكافية للقطاع الخاص، يتم العمل والتوسع في دور السوق المالية التي يسهم من خلالها رأس المال الأجنبي في التمويل غير المباشر للمشروعات المحلية
3. ضمان تدفق القطع الأجنبي من خلال الاستثمار وتوليد الدخل.
4. تطوير سورية بحيث تكون مركز مالي وتجاري دولي .
5. تطوير الخدمات الرئيسية لدعم وتوسيع التجارة .

السياسات:

- **تنويع الصادرات ووضع الخطط الترويجية والتسويقية للحفاظ على الأسواق التقليدية وفتح أسواق جديدة (بالارتباط بالاستراتيجية 1)**

- سيتم دعم الصناعات السورية المتوجهة نحو التصدير لتمكينها من مواجهة التنافس في السوق العالمية، كما سيجري إعطاء الأولوية لاستيراد السلع الرأسمالية والمواد الأولية غير المتوفرة بصورة ملائمة محلياً.
- تحسين الصادرات من خلال توفير حوافز خاصة للصناعات التي تنتج السلع المعتمدة على الموارد المحلية، مع ضوابط مؤسسية وتدابير من أجل ضمان جودة المنتج السوري المعد للتصدير وحيازته على المقاييس والمواصفات العالمية (إنشاء وكالات مستقلة لمراقبة الجودة والنوعية).
- سيجري القيام بالدراسات الضرورية لتوفير المواد الأولية وتصنيعها محلياً لخدمة الصناعات المتوجهة نحو التصدير.
- سيتم دعم الصناعات المحلية التي تعتمد على رفع القيمة المضافة للمنتجات السورية ذات الميزة النسبية.
- الاستثمار في زيادة الإنتاجية من خلال نقل وتوطين التقانة
- إنشاء مؤسسة وطنية تهتم بالصناعات الصغيرة و المتوسطة القادرة على التصدير
- إقامة المستودعات الصناعية أسوة ببعض الدول العربية (مصر- تونس - المغرب)
- سيتم تطوير عمليات الإدخال المؤقت بهدف التصنيع واعادة التصدير (نظام الدروباك)
- تأمين مدخلات ومستلزمات الإنتاج و المواد الأولية والوسيطة لانتاج السلع المراد تصديرها وبأسعار منافسة
- ستعمل الخطة على إقامة خطوط إنتاج خاصة بالتصدير في الشركات المحلية / العامة و الخاصة/
- سيتم التركيز على تصدير الخدمات مثل ا لسياحة والنقل واعتبارها مصدرا هاما للقطع الأجنبي وتوليد فرص العمل.
- سيتم تهيئة المناخ السياسي والاقتصادي للأسواق الواعدة للصادرات السورية من خلال:

1- تحديد الأسواق الجديدة الواعدة للمنتجات السورية

2- عقد الاتفاقيات الاقتصادية و التجارية وإيجاد آليات وقنوات اتصال يمكن من خلالها إتاحة الفرصة للصادرات السورية النفاذ للأسواق الخارجية

3- إنشاء وعقد اللجان المشتركة العربية والأجنبية والاجتماعات الدورية لزيادة التبادل والتعاون التجاري والاقتصادي

4- الاهتمام بالأسواق التقليدية للمنتجات السورية والعمل على تنميتها

- سيتم العمل على وضع البرامج الترويجية والتسويقية للمنتجات السورية وذلك من خلال:

1- إحداث هيئة تنمية الصادرات

2- ايلاء المعارض الدولية والداخلية الأهمية القصوى

3- تنظيم البعثات الترويحية للصادرات السورية في جميع الدول المستهدفة للصادرات السورية

- **مزيد من التحرير لتشجيع تدفق رأس المال من المصادر الخارجية (بالارتباط بالإستراتيجية 2)**

  - مراجعة نظام الصرف القائم من أجل القيام بالإصلاحات المناسبة بالوقت الملائم
  - سيجري إدخال عنصر المرونة على معاملات الحساب الرأسمالي بصورة تدريجية.

- **تشجيع الاستثمار بالقطع الأجنبي (بالارتباط بالاستراتيجية 3)**

  - سيجري اتخاذ التدابير المؤسسية ونظم الحوافز والضمانات اللازمة لرفد تدفق المدخرات التي يتم استلامها من السوريين العاملين في الخارج إلى المشروعات والاستثمارات الإنتاجية
  - سيتم جذب المستثمرين الأجانب عن طريق وضع خطط ترويجية ونشر المعلومات حول المزايا والمنافع التي يمكن أن يحصلوا عليها من خلال الاستثمار في سورية وذلك عن طريق مؤسسات ضمان الاستثمار.
  - سيجري اتخاذ ضوابط قانونية من أجل مراقبة غسل الأموال ومنع دخول تدفقات نقدية غير مشروعة

- **تطوير سوريا كمركز مالي وتجاري إقليمي و دولي (بالارتباط بالإستراتيجية 4)**

سيجري خلال سنوات الخطة توفير البيئة التمكينية و الخدمات الاقتصادية و البنية التحتية و الضمانات اللازمة لإيصال سورية لهذه المكانة ، وتعديل التشريعات و القوانين بما يوفر للمستثمر المحلي و الأجنبي حالة عالية من اليقين و الوثوقية.

- **تطوير الخدمات الرئيسية لدعم وتوسيع التجارة (بالارتباط بالاستراتيجية 5)**

  - سيتم خلال الخطة العاشرة تطوير البنية الأساسية لخدمة التصدير في المجالات التالية (النقل ، الاتصالات ،التسويق ،التمويل وضمان مخاطر الصادرات):

1 - في مجال النقل والاتصالات :

سيتم العمل على تخفيض زمن وتكلفة الوصول إلى الأسواق الدولية وذلك من خلال:

- تأهيل البنية الأساسية للنقل
- تطوير وتحديث إجراءات الشحن والتفريغ في الموانئ (الزمن والكلفة)
- السعي الحثيث في إطار مشروع التجارة الإلكترونية
- تحسين عرض الحزمة المتاحة للأغراض التجارية

2- في مجال التسويق :

- تشجيع إقامة الشركات التسويقية
- إقامة المراكز المحورية التجارية لتسهيل انسياب السلع إلى أكبر عدد ممكن من الدول

-إقامة نقاط اتصال اقتصادية بالتعاون مع القطاع الخاص مع الدول ذات المصالح المشتركة مع الاقتصاد الوطني
- توفير قاعدة بيانات عن الإنتاج المحلي والتصدير.

3 - في مجال التمويل وضمان الصادرات :
- إقامة حزمة من الصناديق التمويلية / تمويل الصادرات - ضمان الصادرات / .
- إعداد الكوادر المصرفية وتأهيلها لرفع قدرتها وتوفير التقنيات والبرمجيات المتطورة .

الرسوم الجمركية:

- سيتم العمل على استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة وحيدة لحماية الإنتاج الوطني وبشكل ينعكس إيجابياس على الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية في الأسواق المحلية والدولية

القيود غير الجمركية:

- سيتم العمل على إزالة القيود غير الجمركية واستبدالها بقيود جمركية لحماية القطاعات التي تبدو غير محصنة تجاه عملية تحرير التجارة

الاستثمار الخارجي

الآفاق بعيدة المدى

من بين الرهانات الأساسية لسورية 2025 هي أن تصبح مركزاً مالياً و محطة للتصدير و المادة التصديرية و مقصدا للاستثمار الأجنبي حيث سيتم ضمان ذلك من خلال نسق الإصلاحات المؤسسية و الإجرائية و التشريعية ، حيث سيساعد ذلك بأجمعه في إعطاء عملية التحول المجتمعي دفعة بالاتجاه الصحيح مما يضاعف من معدلات الدخل و يزيد من حالة الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي و يساعد في الحد من مشكلات الفقر و سوء توزيع الموارد .

هدف الخطة الخمسية العاشرة

يقع الهدف الأساسي للخطة الحالية في سياق الغايات بعيدة المدى و التي تسعى لزيادة حصة الاستثمار الخارجي في تمويل مجهودات التنمية و جعل سوريا بلداً موثوقاً و آمناً لضمان ذلك .

الإستراتيجية

1. جنباً إلى جنب مع الإصلاحات الإدارية و القانونية ، يتم تسهيل عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية من أجل ضمان الشفافية . و توخياً لحل المشكلات القائمة للصناعات و المشروعات القائمة التي تعتمد على الاستثمار الخارجي، سواء أكان ذلك من خلال مواطنين سوريين أو أجانب ،فسيجري مراجعة ذلك من خلال ضوابط و إجراءات محددة.

2. مراجعة قوانين الاستثمار و قوانين العمل و التشريعات القطاعية ذات العلاقة من اجل جعل البيئة الاستثمارية أكثر ملائمة ، و تشكيل مجلس أعلى للاستثمار الخارجي و تفعيله وجعله إدارة للتنسيق و المراقبة و المتابعة و تقديم التوجيهات لتشجيع الاستثمار

السياسات

- **الإصلاحات الإدارية و التشريعية (الارتباط بالإستراتيجية 1)**

- من ضمن الإصلاحات العاجلة التي سيتم تطبيقها مع بداية عام 2006 هي تخفيف و رفع القيود الإدارية و تعديل قوانين الاستثمار كي يحصل المستثمر الأجنبي على الحوافز اللازمة . كما سيجري الشروع في تطوير خدمات البنية التحتية و عليه فسيتم التطبيق الصحيح لأسلوب الشباك الموحد و تأسيس لجنة إشرافية تسهر على حسن التطبيق لتخفيض تكلفة و وقت المعاملات
- من أجل جعل برامج النهوض بالاستثمار الخارجي و الترويج له فاعلة و متنافسة فإن العمليات المطلوبة لذلك سيتم تبسيطها لأقصى قدر ممكن ضماناً للشفافية و لتقديم الحوافز اللازمة لجذب الاستثمار الخارجي
- سيجري وضع نظم ضمانية للتحويل الحر للأموال الناجمة عن الاستثمارات تتميز بالبساطة و الوثوقية و الشفافية
- وفير حق اللجوء للمحاكم وذلك عن طريق إحداث محاكم خاصة بالاستثمار والدعاوى التجارية أو عن طريق اللجوء للمحاكم الدولية (الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار

- **مراجعة قوانين العمل (بالارتباط بالإستراتيجية 2)**

- سيتم القيام بالدراسات اللازمة من اجل توفير حوافز للاستثمار الخارجي فيما يتعلق بعلاقات العمل ومقارنة ذلك بالقوانين الموجودة لدى الدول المجاورة التي تعتمد بكثافة على الاستثمار الخارجي
- سيجري إدخال المرونة الكافية على قوانين العمل مع الحرص على ضمان مصالح جميع الأطراف

- **تصميم و تنفيذ برامج ترويجية للاستثمار (بالارتباط بالإستراتيجية 3)**

- تشخيص الحقول ذات الميزة النسبية والتي تشكل فرصاً استثمارية جاذبة و من خلال ذلك يجري طباعة و نشر معلومات تساند عملية الترويج للاستثمار الخارجي و توزيعها بالاعتماد على أكثر من قناة من القنوات الإعلامية و المعلوماتية الحديثة
- سيتم تخصيص برامج تأهيلية و تدريبية عالية المستوى من أجل إعداد الملحقين التجاريين في السفارات السورية بالخارج و بالأخص في بلدان الأسواق الواعدة من أجل جذب المزيد من الاستثمارات
- سيجري إعداد كتيبات دليل للعاملين في المؤسسات التي تستقبل المستثمر الأجنبي تعينهم على كيفية التعامل مع المستثمرين على الوجه الأفضل..

المصفوفة التنفيذية للتجارة الخارجية

الاستراتيجية	البرامج والمشروعات	العوائد	المؤشرات	الجهة المنفذة	مدة التنفيذ
تنويع الصادرات سلعيا وجغرافيا ووضع البرامج التسويقية والترويجية	– تحسين القاعدة الإنتاجية والخدمية وزيادة قدرتها التنافسية – برنامج لتعزيز القدرة التنافسية للشركات السورية – إحداث هيئة تنمية الصادرات – برنامج لزيادة الوعي التصديري للمنتجين والمصدرين – دراسات عن الأسواق الخارجية – إنشاء وكالات مراقبة الجودة والنوعية – إقامة نقاط اتصال مع الدول الواعدة	– قليل العجز في الميزان التجاري – تغيير هيكل الصادرات سلعيا. – المحافظة على الأسواق التقليدية وفتح أسواق جديدة	– زيادة الصادرات من المواد المصنعة والنصف مصنعة – تغير الهيكل الجغرافي للصادرات – زيادة صادرات القطاع الخاص – زيادة الصادرات الخدمية – نسبة المرتجعات	هيئة تخطيط الدولة والوزارات (الصناعة والاقتصاد والسياحة والقطاع الخاص)	٢٠٠٦-٢٠٠٧
تطوير سورية كمركز مالي وتجاري إقليمي ودولي	– توفير البيئة التمكينية والبنية التحتية والضمانات اللازمة للوصول لهذه المكانة – تطوير وبناء الأجهزة المصرفية والمالية – إصدار وتحديث التشريعات التالية:	– زيادة مستوى النشاط الاقتصادي	– زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية – زيادة عدد فروع الشركات الأجنبية والعربية – مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	– المصرف المركزي – وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٠٠٦- ٢٠١٠ ٢٠١٠
	– قانون المنافسة – القوانين التي تحكم حرية انتقال رؤوس الأموال – قانون مكافحة الإغراق – قانون التجارة – قانون الشركات – تنظيم الوكالات وفروع الشركات الأجنبية – حماية الملكية الفكرية				
تطوير الخدمات الرئيسية لدعم وتوسيع التجارة	تأهيل البنية الأساسية للنقل لتخفيض زمن وتكلفة التصدير التشجيع على إقامة الشركات التسويقية تحسين مستوى الاتصالات المتاحة للأغراض التجارية إنشاء صناديق تمويلية لتمويل وضمان الصادرات بناء قاعدة معلومات عن الإنتاج المحلي والتصدير	زيادة الصادرات السلعية والخدمية التقليل من الواردات الخدمية توليد فرص العمل		وزارة الاقتصاد والتجارة – وزارة النقل – وزارة المواصلات – وزارة المالية – المكتب المركزي للإحصاء	٢٠٠٦- ٢٠٠٧

توفير بيئة استثمارية شفافة جاذبة للاستثمار	استكمال إنشاء سوق الأوراق المالية تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية تعديل قوانين الاستثمار تعديل قانون العمل إحداث المحاكم الخاصة بالاستثمار والمنازعات التجارية الانضمام للاتفاقية الدولية لتسوية منازعات الاستثمار برنامج للترويج للاستثمار الخارجي	زيادة الاستثمارات الخارجية سد الفجوة التمويلية نقل التكنولوجيا المتطورة وتوطينها زيادة النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل	ـ زيادة عدد المشاريع الأجنبية تحسن الصادرات ذات النوعية المتوسطة والعالية زيادة عدد فرص العمل انخفاض حجم القروض الخارجية	وزارة الاقتصاد والتجارة – وزارة العمل– وزارة المالية – وزارة العدل – المصرف المركزي	٢٠٠٦
الرسوم الجمركية وغير الجمركية	تقليص تدريجي للرسوم الجمركية تقليص عدد الشرائح الجمركية إلى ستة تطبيق الوثيقة الإدارية الواحدة للعمليات التجارية إلغاء القيود التجارية وتحويلها إلى رسوم جمركية	توسيع النشاط الاقتصادي تبسيط الإجراءات الإدارية		– وزارة المالية – المديرية العامة للجمارك	٢٠٠٦ النصف الاول من ٢٠٠٧
توضيح هيكلية وزارة الاقتصاد والتجارة وتعزيز وبناء المؤسسات اللازمة لذلك	إعادة هيكلة وزارة الاقتصاد والتجارة بالتعاون مع الوكالة الألمانية GTZ إعادة هيكلة مؤسسات التجارة الداخلية والخارجية	زيادة مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي	– زيادة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي	– وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٠٠٦– ٢٠٠٧
– تهيئة الكوادر البشرية والإدارية اللازمة	مشروع ISMF مشروع تحسين القدرة التفاوضية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية لدى الجانب السوري بالتعاون مع UNDP	تنمية وتأهيل الكوادر الوطنية في المجالات التالية (تنمية وتشجيع الصادرات – تنظيم التجارة الداخلية والخارجية – المنافسة – الإغراق)		وزارة الاقتصاد وزارة الاقتصاد بالتنسيق مع الوزارات المعنية	